الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الحديث التحليلي

Analytical Hadith Studies

الدكتور: بكر الزاملي

كلية الدراسات الإسلامية – قسم دراسات إسلامية

المحاور

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

المخرجات المتوقعة من الدرس

1- استيعاب الأسس والمفاهيم المتعلقة بالحديث التحليلي.

2- القدرة على تحليل مضامين الأحاديث وفق قواعد لغوية وشرعية.

3- ربط النصوص النبوية بالسياق القرآني والسنة النبوية الكاملة.

4- تنمية مهارات البحث والتحليل العلمي في علوم الحديث.

المقدمة

الدراسات حول السنة وتنوعها وكثرة فروعها بين الماضي والحاضر له علاقة قوية بتبليغ السنة، طلبًا للأجر والمثوبة من الله تعالى، وذلك أنه وردت أحاديث في فضل تبليغ السنة؛ منها الحديث المتواتر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

لقد وعى المسلمون فضل تبليغ السنة وأهميتها في الدين؛ لذا تنوعت الطرق في تبليغ السنة، واتخذت أشكالا مختلفة، فكانت طريقة التبليغ تبعًا للحاجة المُعتمدة على الحديث المروي، والمتتبع للدراسات حول السنة يلمس هذا التنوع من عصر إلى عصر، وكيف خَدمت هذه الدراسات العصر الذي وجدت فيه.

ومن هذه الطرق المتنوعة دراسة الحديث النبوي دراسة تحليلية، فحيث تعتمد هذه الدراسة على دراسة الحديث وتحليله وبيان طرقه وتخريجه، ولغته وشرحه، وبيان الأحكام العقدية والفقهية.

لذلك سنبين في هذا المقرر بإذن الله ترجمة بعض الأحاديث المقررة ودراستها دراسة تحليلية.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

أولا: تعريف الحديث التحليلي لغة:

التحليل مصدر (حلل) ومادة هذه الكلمة (ح ل ل) تعني: استحل الشيء: عده حلالاً، وفلانا الشيء : سأله أن يُحِله له.

ويقال: حلل اليمين تحليلاً، وتحلة، وتحلاً: جعلها حلالاً بكفارة، أو بالاستثناء المتصل كأن يقول: والله لأفعلن ذلك إلا أن يكون كذا، ويقال: فعل كذا تحليلاً لما لا يبالغ فيه، والشيء: أباحه.

ويقال : تحلل من يمينه وفيها : لحللها، ويقال: تحلل من التبعة : تخل قص . منها، وانحلت العقدة: انفكت، وقال: حلل العقدة حلها، والشيء أرجعه إلى عناصره .

كما يستخدم التحليل في علم النفس، والطب، والإحصاء، والصوتيات وغير ذلك.

والحديث في اللغة: صفة مشتقة من الفعل حدث، والجمع: أحاديث، وله في اللغة عدة معاني: فيأتي بمعنى الجديد من الأشياء ضد القديم، ويطلق على قليل الكلام وكثيره.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

ثانياً: تعريف الحديث التحليلي اصطلاحاً:

الحديث في الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية.

الحديث التحليلي: اختيار حديث نبوي تدعو الحاجة إلى دراسته، والقيام بتخريجه وجمع طرقه ورواياته من مصادر السنة المختلفة، وبيان درجته قبولاً أو رداً، بعد بيان حال رجاله وشرح الألفاظ التي روي بها، وعرض رواياته مع ذكر ما يستنبط منه من المسائل والأحكام والفوائد، وذكر وجوه البلاغة والإعراب، لما لذلك من دور في إبراز المعنى وتوضيحه.

ويمكن القول بأن الدراسة التحليلية للحديث: هي طريقة علمية عملية يعمد فيها الباحث إلى حديث أو أكثر يفتح فيها أجزاءه، ويفك بها إشكالته، ويحدد متعلقاته، وفق ضوابط متبعة أصلية وتكميلية.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

ثالثاً: تعريف الحديث الموضوعي لغة:

الحديث الموضوعي اصطلاح مُستحدَث، وهو مركَّبٌ وصفيٌّ يحتاج لبيان جُزأيه قبل محاولة تعريفه، فالحديث كما ذكرنا سابقاً: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية.

وأما "الموضوعي"، فهو نِسبة إلى الموضوع، مأخوذ من "الوضْع"، وهو ضد الرفع، وهو لفظ يدلُّ على الخفض للشيء والحطِّ له.

وفي "المعجم الوسيط": الموضوع: المادة التي يَبني عليها المُتكلِّمُ أو الكاتب كلامَه، والموضوع: "هو عبارة عن المبحوث بالعِلم عن أعراضه الذاتية".

وقال الجرجاني: هو: محل العرض المختص به وقيل هو الأمر الموجود في الذهن المادة التي يبني عليها المتكلم كلامه.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

رابعاً: تعريف الحديث الموضوعي اصطلاحا:

وهو عبارة عن جمع الأحاديث المتعلقة بالموضوع الواحد في مكانٍ واحدٍ من مصادر الحديث، مع التعليق الخفيف لشرح الكلمات الغامضة، وبيان الفوائد الحديثية، وما يرشد إليه الحديث.

خامسا: العلاقة بين الحديث التحليلي والحديث الموضوعي:

تشترك كل من الدراسة التحليلية والدراسة الموضوعية في وجود رابط بين الأحاديث المدروسة يبنى عليها موضوع التأليف أو البحث، لكن الدراسة الموضوعية تعتمد على وحدة الموضوع بين الأحاديث بغض النظر عن الألفاظ الواردة فيها هل هي مشتركة أو لا.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

بينما نجد في الدراسة التحليلية أن اعتماد الألفاظ المتقاربة أو اللفظ أو واحد، أو في كتاب بعينه، هو الأساس نفسه، أو كون الأحاديث لراو في الدراسة، وهذا يعني أن الدراسة الموضوعية تقوم على أساس فكرة معينة تناولتها أحاديث مختلفة يعمل المؤلف والباحث على إيصالها للمتلقي، وهذا شرط أساس لهذا النوع من الدراسة، بين ما ليس من الضروري وجود ذلك في الدراسة التحليلية، وهذا ما يجعل الدراسة الموضوعية خطوة متقدمة الإلمام عن الدراسة التحليلية.

ويمكن اعتبار الحديث التحليلي مقدمة للحديث الموضوعي، فالحديث الموضوعي أعم من الحديث التحليلي.

وهنا ينبغي التنبيه على أن الأفكار التي يقوم المؤلف والباحث إيصالها عبر الدراسة الموضوعية ينبغي لها أن تكون قائمة على الأدلة المقبولة وفق ضوابط المحدثين، أما الدراسة التحليلية فمن الممكن أن تكون بعض الأحاديث المدروسة فيها ضعيفة.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

سادساً: نشأه الحديث التحليلي وأهميته:

نشأة الحديث التحليلي: إن استعمال مصطلح الدراسة التحليلية يعد استعمال متأخرا من حيث اللفظ، أما المضمون فيرجع بتاريخه إلى نشأة الشروح الحديثية، ذلك أن الأصل في الأحاديث أنها تنقل رواية بالسند والمتن بطرق التأليف المتنوعة التي ترجع لمراد المؤلف من جمعه الأحاديث في مصنف ما، فمنها المسانيد والسنن والجوامع والموطآت والمعاجم الأجزاء وغيرها.

ولفهم الألفاظ الحديثية ومعرفة دراسة الحديث وتحليله شرع العلماء في خدمة هذه الروايات كل حسب منهجه والحاجة الدافعة للتأليف فمنهم مختصر في شرحها، ومنهم مطول، ومنهم مبين للألفاظ فقط، ومنهم معرف بالأسانيد، ومنهم م خرج لها وحاكم عليها، وقد ذكر مؤلف المقرر المعتمد في الدراسة أمثلة كثيرة جمعت شرح الحديث الواحد كالحافظ ابن حجر وجلال الدين السيوطي والبخاري وغيرهم، أما في العصر الحديث وبانتشار الجامعات توسع الطلاب في بيان هذا العلم تأليفا ودراسة.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

أهمية الحديث التحليلي:

أنه يبرز ملكة الباحث العلمية، وسعة اطلاعه على الفنون والعلوم والمعارف المتنوعة، فإنه يحتاج إليها عند شرحه، ويظهر أيضاً قدرة الباحث على ربط الحديث المختار للشرح بالقضايا المعاصرة والمسائل المستجدة في شتى المجالات بما لا يخالف الشريعة الإسلامية.

حيث يتم في الدراسة التحليلية اختيار الحديث محل الدراسة، وجمع طرقه ورواياته المختلفة الكثيرة، مما يعد استخداماً لعلوم الرواية وخاصة طريقة التخريج حيث الوقوف من دواوين السنة على تخريج الروايات الواردة في البحث وتتبع طرقها ومعرفة المتابعات والشواهد عند الحاجة إليها من أجل الوصول إلى الحكم النهائي على الحديث ورواياته المذكورة في البحث، بالرجوع إلى علوم الحديث المختلفة من تخريج وجرح وتعديل وغير ذلك من العلوم.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

سابعاً: المعايير التي يتم على أساسها اختيار الأحاديث لمحل الدراسة الحديثية التحليلية:

في العموم يُختار الحديث للدراسة الحديثية التحليلية بناءً على معايير تتعلق بصحة الإسناد، مثل وثاقة الرواة وسلامة اتصال السند، والتأكد من مصدر الحديث وقوته ثم بعد ذلك يتم تحليل متن الحديث من حيث وضوحه وتماسكه، ومدى مطابقته للسياق العام، ووجود ما يدل على صحة الحديث، ولكن هناك أحاديث تكون في محل الدراسة الحديثية يجب اتباع معايير أخص من ذلك كما ذكر الكاتب في المقرر، تتمثل في بيان الأحاديث الجامعة أو الأحاديث التي تتعرض للنقد والطعن، وأيضا من الأحاديث التي يرد الباحث التوسع في أبوابها، نذكر تلك المعايير بشكل ملخص بما اعتمده الكاتب في المقرر مع بعض الإيضاحات فيه.

1- اختيار الأحاديث الطوال الجامعة المشتملة على معاني ومضامين كثيرة أو الأحاديث التي تكون أصولاً في أبوابها:

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

الأحاديث الطوال الجامعة هي أحاديث شاملة تحتوي على معانٍ ومضامين كثيرة، وتُعد أصولًا في أبوابها أو عليها مدار الدين، ومن أمثلتها "حديث جبريل" الذي يُعرف بمبادئ الدين الإسلامي، أو حديث "الأعمال بالنيات" الذي هو أصل في باب النيات والأحكام الشرعية، ويُطلق عليها أيضًا "الأحاديث الكلية" أو "الأحاديث الجوامع".

وقد استدل مؤلف المقرر بحديث ام زرع وحديث الإفك وحديث ذي اليدين وحديث بعثة معاذ إلى اليمن.

2- الأحاديث التي تتعرض للنقد أو الطعن أو الشبهة:

هي الأحاديث التي تثير تساؤلات حول صحتها أو معناها، والتي يثير أعداء الإسلام حولها للتشكيك في السنة النبوية، وقد تناول العلماء هذا الأمر بالبحث والدراسة، مثل الإمام ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث" للرد على شبهات المستشرقين.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

وقد استدل مؤلف المقرر ببحث حول نسخة فريضة الصدقة دراسة تحليلية، والإصابة في صحة حديث الذبابة، وأين الله؟ دفاع عن حديث الجارية رواية ودراية، وإشكال وجوابه في حديث أم حرام.

3- الأحاديث المختلف في ثبوتها بين أهل التخصص مما يثير الرغبة عند أهل الحديث لبسط الكلام حول تلك الأحاديث في أبحاث خاصة.

تعني الأحاديث التي تتطلب فهمًا عميقًا ومتخصصًا، ويثير تناولها النقاش والفهم لما وراء المعاني الظاهرة، وهي تحتاج إلى تخريج وفهم موسع لفهم مرادها، وقد استدل مؤلف المقرر بحديث القلتين، وحديث أفطر الحاجم والمحجوم، وحديث بئر قضاعة، وغير ذلك مما يندرج تحت هذا الموضوع.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

ثامنا: عناصر شرح الحديث التحليلي:

يوجد مجموعة عناصر للشرح التحليلي يحتاج من يُفرد حديثاً بالشرح التحليلي إلى استيفائها بقدر المُستطاع، وقد ذكر الكاتب بعض الشروط، نذكرها مع بعض الزيادات وبيانها:

1. دراسة السند (الإسناد):

تخريج الحديث: تحديد موضع الحديث في مصادره الأصلية وجمع طرقه.

تراجم الرواة: التعريف بالرواة المذكورين في السند، ومعرفة حالهم.

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

الحكم على الحديث: بيان درجة الحديث من حيث الصحة أو الضعف.

لطائف الإسناد: ذكر الفوائد والخصائص الدقيقة المتعلقة بالإسناد نفسه.

2. دراسة المتن:

غريب الحديث: توضيح معاني الكلمات الغريبة أو المبهمة في متن الحديث.

أسباب ورود الحديث: بيان سبب وقوع الحديث أو المناسبة التي قيل فيها.

الشرح الإجمالي: تقديم شرح مبسط للمعنى العام للحديث .

الباب الأول: تعريف الحديث التحليلي والحديث الموضوعي والفرق بينهما.

إبراز الأحكام والفوائد: استخراج الأحكام الشرعية والفوائد الفكرية والعقدية والدعوية من الحديث

الجانب البلاغي واللغوي: التنبيه على الجوانب البلاغية والإعراب والتعبيرات اللغوية في الحديث.

التأصيل الشرعي: استخلاص القواعد الشرعية والمعاني العامة من الحديث.

التطبيق المعاصر: تقديم أفكار وأساليب معاصرة لتطبيق الحديث في الواقع.

عرض الشبهات: ذلك بالإجابة عن الإشكالات والشبهات الواردة حول الحديث – إن وجدت –.

بهذه الطريقة في شرح الحديث بأسلوب الشرح التحليلي تتطلب الغوص في بطون كتب الشروح والرجال والتراجم واللغة والبلاغة والفقه وغيرها من العلوم والمعارف.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

كُتب الشروح الحديثية من أهم المصادر في الشرح التحليلي؛ يذكر مؤلف المقرر تعريفاً موجزاً بأهم الشروح الحديثية؛ لكي يكون الباحث على اطلاع على هذه الشريوح، ومعرفة خصائصها واتجاهها، ومناهج مؤلفيها، وتسلسلها الزمن، نحاول أن نلخص ونبين مع الإيضاح هذه المصادر.

أولاً: شروح الصحيحين:

صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجُعفي (١٩٤ هـ - ٢٥٦ هـ)، وقد اشتهر كتابه باسم: (صحيح البخاري)، وأما اسمه كما وضعه مؤلفه فهو: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه).

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وقد كان علماء الحديث في مصنفاتهم قبل الإمام البخاري لا يعتمدون في مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة، بل كانوا يجمعون بين الصحيح وغيره، إلى أن جاء الإمام البخاري فألف كتابه (الجامع الصحيح)، قال الحافظ ابن حجر: (لما رأى البخاري تلك التصانيف التي أُلفت قبل عصره، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقَوى عزمه ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه: إسحاق بن راهوية، حيث قال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح).

وقد جمعه في 16 سنة، وقد جعله حجة له امام الله تعالى، وتحرى فيه الصحة والدقة والإتقان ما يوافق شرطه وهو اللقاء مع المعاصرة، وقد تلقفته الأمة بالقبول فليس في الأرض أصح كتاب بعد القران الكريم من صحيح البخاري ومسلم.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

فقد اعتنى علماء الأمة به شرحاً له، واستنباطاً للأحكام منه، وتكلماً على رجاله وتعاليقه، وشرحاً لغريبه، وبياناً لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك، وقد تكاثرت شروحه على مر الأزمان، ونذكر هنا بعض شروحات العلماء على صحيح البخاري.

أ- أعلام الحديث للخطابي (ت ٣٨٨ هـ):

هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان: الإمام الفقيه المحدث اللغوي، من أهل (بست)، ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة، وقد عرف الخطابي بجودة تصانيفه، وبديع تآليفه، ومن أشهر مصنفاته: (معالم السنن)، في شرح سنن أبي داود، و (بيان إعجاز القرآن) و (إصلاح غلط المحدثين) و (غريب الحديث)، و (شرح البخاري)، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

وكتابه (أعلام الحديث) شرح نفيس لطيف على (صحيح البخاري) ألفه بعد فراغه من كتابه (معالم السنن)، ولم يشرحه كله

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

فقد بلغ عدد الأحاديث التي شرحها ثمانية وثلاثين ومائتين وألف حديث، وقد اعتنى في شرحه بتفسير الكلمات الغريبة، والتنبيه على ما وقع فيها من تصحيف، وذكر ما يستنبط من الأحاديث من الأحكام والآداب والفوائد، واهتم بالكلام على مشكل الحديث ومختلفه، حيث يوضح أسباب إشكالات الأحاديث وأنواعها والطرق المختلفة لدفعها مع تقديم أمثلة تطبيقية لذلك، مما يجعله من أهم الكتب في هذا المجال، يقول عنه القسطلاني: "هو شرح لطيف فيه نكت لطيفة، ولطائف شريفة"، وشرح الخطابي للأحاديث متفاوت طولاً وإيجازاً حسب أهمية الحديث وما يستنبط منه، وحسب غموض ألفاظه ووضوحها فمثلاً حديث (الدين النصيحة) شرحه في سبع صفحات، وحديث ابن مسعود في تخول النبي -صلى الله عليه وسلم- أصحابه بالموعظة شرحه بأربعة أسطر، يرى أن ذلك الحديث مهم، والحاجة إلى إيضاحه وبيانه قائمة بخلاف حديث التخول بالموعظة؛ لأنه واضح ولا يحتاج إلى إطالة.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ب- شرح البخاري لابن بطال (ت ٤٤٩ هـ):

ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩ هـ)، من أهم ما يميز شرحه أذكره في نقاط وهي:

1- أنه من أقدم الشّروح التي وصلتنا للجامع الصّحيح للبخاري, لأنه شرح للغريب في غالب الأمر.

2- اعتناؤه بالنّقل عن جملة وافرة من أهل العلم الذين غابت عنَّا مؤلّفاتهم, ومنهم: الطبري, وإسماعيل بن إسحاق, والمهلّب بن أبي صفرة, وابن القصّار, والخليل بن أحمد, وابن المنذر. وغيرهم.

3- عنايته بإيراد الآثار عن الصّحابة والتابعين ومَن دونهم في تفسير آيات الأحكام, وفي الفقه.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

4- عنايته بنقل مذاهب السّلف في المسائل الخلافية مع التوجيه والتّرجيح, وذكر الأدلّة ومناقشتها.

5- كثرة نقولاته عن الإمام مالك -رحمه الله- بالرّوايات عنه وعن أصحابه, وأصحابهم.

6- إكثاره من استنباط الفوائد المتنوّعة من الألفاظ والعبارات الواردة في الأحاديث.

7- وممّا يدلّ على أهميّته كثرة نقل الحافظ ابن حجر عنه في شرحه "فتح الباري".

لذلك نقول: اعتنى ابن بطال في شرحه: بشرح الغريب، وتوسع في الجانب الفقهي، ولا سيما فقه المالكية، واهتم بذكر ما يستنبط من الأحاديث من الفوائد والآداب، وقد أثنى عليه العلماء، قال القاضي عياض: (وألف شرحاً لكتاب البخاري كبيراً، يتنافس فيه، كثير الفائدة).

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ج- بهجة النفوس، لابن أبي جمرة (ت ٦٩٥ هـ):

هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي، ويعدّ شرحه من أفضل شروح صحيح البخاري، وأجداها نفعا، وأدقّها منهجا، فهو حافل بالفوائد والفرائد والحكم والمقاصد، له قيمة واعتبار كبير لدى فقهاء الحديث في كل المذاهب.

وكتاب بهجة النفوس شرح جمع النهاية في بدء الخير والغاية، وهو مختصر البخاري، ويعرف بمختصر ابن أبي جمرة وهو نحو ثلاث مائة حديث، حذف أسانيد أحاديث صحيح البخاري ما عدا راوي الحديث؛ ليسهل حفظها.

ولما وضع رحمه الله هذا المختصر رأى أن يجعل عليه شرحا، قال رحمه الله (فلما كان من متضمن ما أودعنا برنامج الكتاب الذي سميناه: "جمع النهاية في بدء الخير والغاية" إشارة إلى تكثير فوائد أحاديثه، وتعميم محاسنه، وكنت عزمت على تبيينها،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

لأن أتبع خيرا بخير، فيكون ذلك أصله، وهذا ثمره وفننه، فإن كمال فائدة الثمار، باجتناء الثمرة، ويعرف مقتنيه قدر الفائدة، بل الفوائد التي فيه، وسماه: "بهجة النفوس وتحليها بمعرفة مالها وما عليها" تناول فيه أحكاما فقهية، وآدابا شرعية، وبعد بيانه أحكام الشريعة تحدث عن الحقائق أي: ما يؤخذ من الأحاديث في تهذيب النفوس والأرواح، كما بسط فيه عددا من القواعد والمسائل المقاصدية الدالة على أن الشريعة كلها معللة بالحكم.

د- شرح الكرماني (ت ٧٨٦ هـ):

شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن عبد الكريم الكرماني، نزيل بغداد، المحدث العلامة، ولد في سادس عشر جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وسبعمائة، طاف البلاد فدخل مصر والشام والحجاز والعراق، ثم استوطن بغداد، وتصدى لنشر العلم بها ثلاثين سنة، ومات سنة ست وثمانين وسبعمائة.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وشرحه شرح متوسط مشهور بالقول يعني يأتي باللفظة المراد شرحها فيقول: قوله، وهو جامع لفرائد الفوائد، وزوائد الفرائد، افتتحه بمقدمةٍ أشاد فيها بعلم الحديث وأهله، وأن صحيح البخاري أجلّ الكتب الصحيحة نقلاً وروايةً وفهماً ودراية، وأكثرها تعديلاً وتصحيحاً وضبطاً وتنقيحاً واستنباطاً واحتياطاً، قال: وفي الجملة هو أصح الكتب المؤلفة فيه على الإطلاق.

قول الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: "هو شرح مفيد على أوهامٍ فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا من الصحف".

هـ- شرح ابن رجب لأوائل البخاري (ت ٧٩٥ هـ):

الإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي نزيل دمشق المتوفى سنة خمسٍ وتسعين وسبعمائة، وهو شرح لم يكمل وصل فيه مؤلفه إلى كتاب الجنائز، وهذا القدر الذي أتمه الحافظ ابن رجب -رحمه الله- من

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

عجائب الدهر، ولو قدّر تمامه لاستغنى به طالب العلم عن غيره لا سيما ما يتعلق بنقل أقوال السلف وفهمهم للنصوص، الكتاب مملوء بالفوائد الحديثية والفقهية واللغوية، ففي الجانب الحديثي يعتني الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- بعلل الأحاديث، عنايةً فائقة ويستطرد في ذكر الاختلاف على الرواة سالكاً في الترجيح طريقة المتقدمين في العمل بالقرائن من غير نظرٍ إلى الأحكام المطردة.

ومعروف بعنايته بتعليل الأحاديث، والترجيح بين اختلاف الرواة بالقرائن على طريقة المتقدمين، وهو أهل لذلك، بل هو من أئمة هذا الشأن، ومن مقعديه ومنظريه، ويعتني أيضاً بفروق الروايات بين رواة الجامع الصحيح، وينبه عليها، لا سيما ما يترتب على ذكره فائدة.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

و- شرح البخاري لابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ):

هو: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)، يعد الكتاب مكتبة علمية شاملة لشتى فروع العلم من الفقه وقواعده وأصوله والمعتقد وعلم الحديث رواية ودراية وغير ذلك. فهو كما قال عنه مؤلفه ابن الملقن:

نخبة عمر المتقدمين والمتأخرين إلى يومنا هذا، فإني نظرت عليه جل كتب هذا الفن من كل نوع، ثم سرد هذه الكتب التي اعتمد عليها ومنها كتب في عداد المفقودات كشرح القطب الحلبي ومغلطاي وابن التين، والعديد من المصادر التي ذكرها أو عزا إليها كتاريخ نيسابور وصحيح ابن السكن والصحابة للعسكري وتفسير ابن مردوية وغيرها الكثير والتي تعتبر من المفقودات، فحفظ علينا شيئا من هذه الكتب بنقله منها والعزو إليها وهذه ميزة أخرى للكتاب، ولم يكتف بذلك بل استدرك ما حقه الاستدراك منها

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وزاد من القواعد والفوائد في الحديث والفقه والأصول واللغة وغيرها.

قال ابن الملقن في مقدمة الكتاب:

(فهذِه نبذ مهمة، وجواهر جمة، أرجو نفعها وذخرها، وجزيل ثوابها وأجرها، عَلَى صحيح الإمام أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، سقى الله ثراه، وجعل الجنة مأواه، الذي هو أصحُّ الكتب بعد القرآن، وأجلُّها، وأعظمها، وأعمُّها نفعًا بعد الفرقان، وأحصرُ مقصود الكلام في عشرة أقسام: أحدها: في دقائق إسناده، ولطائفه، ثانيها: في ضبط ما يشكل من رجاله، وألفاظ متونه ولغته، وغريبه، ثالثها: في بيان أسماء ذوي الكنى، وأسماء ذوي الآباء والأمهات، رابعها: فيما يختلف منها ويأتلف، خامسها: في التعريف بحال صحابته، وتابعيهم، وأتباعهم، وضبط أنسابهم، ومولدهم، ووفاتهم. وإن وقع في التابعين أو

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

أتباعهم قدح يسير بينته، وأجبت عنه. كل ذَلِكَ عَلَى سبيل الاختصار، حذرًا من الملالة والإكثار، سادسها: في إيضاح ما فيه من المرسل، والمنقطع، والمقطوع، والمعضل، والغريب، والمتواتر، والآحاد، والمدرج، والمعلل، والجواب عمن تكلم عَلَى أحاديث فيه بسبب الإرسال، أو الوقف، أو غير ذَلِكَ، سابعها: في بيان غامض فقهه، واستنباطه، وتراجم أبوابه؛ فإن فيه مواضع يتحير الناظر فيها، كالإحالة عَلَى أصل الحديث ومخرجه، وغير ذَلِكَ مما ستراه، ثامنها: في إسناد تعاليقه، ومرسلاته، ومقاطعه، تاسعها: في بيان مبهماته، وأماكنه الواقعة فيه، عاشرها: في الإشارة إلى بعض ما يستنبط منه من الأصول، والفروع، والآداب والزهد، وغيرها، والجمع بين مختلفها، وبيان الناسخ والمنسوخ منها، والعام والخاص، والمجمل والمبين، وتبيين المذاهب الواقعة فيه. وأذكر إن شاء الله تعالى وجهها، وما يظهر منها مما لا يظهر، وغير ذَلِكَ من الأقسام التي نسأل الله إفاضتها علينا.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ز- فتح الباري للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ):

للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، هذا الكتاب هو أعظم شروح البخاري، اللهم إلا أنه لو كمل شرح ابن رجب لكان منافساً له، يقع الكتاب في ثلاثة عشر مجلداً كباراً إضافةً إلى مقدمةً وافية في مجلد كبير أسماها مؤلفها (هدي الساري) المقدمة مرتبة على عشرة فصول.

الأول: في بيان السبب الباعث على تنصيف البخاري لكتابه، **والثاني**: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه، والكلام على تحقيق شرطه، وتقرير كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث، ويلتحق بذلك الكلام على تراجمه البديعة المنال، المنيعة المثال التي انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

الثالث: في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث واقتصاره وفائدة إعادته للحديث وتكراره، **الرابع**: في بيان السبب في إيراده الحديث أو الأحاديث المعلقة والآثار الموقوفة مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب، نعم أصل موضوع الكتاب للأحاديث المرفوعة لا للآثار الموصولة، لا للمعلقة ولا المقطوعة، المقصود أن هذا أصل موضوع الكتاب؛ لكن أردف ما جاء في أصله بما أثبته تبعاً لذلك من الموقوفات والمعلقات، **الخامس**: في ضبط الغريب الواقع في متونه، مرتباً له على حروف المعجم بألخص عبارة وأخلص إشارة، لتسهل مراجعته ويخف تكراره، **السادس**: في ضبط الأسماء المشكلة التي فيه، وكذا الكنى والأنساب، **السابع**: في تعريف شيوخه الذين أهمل نسبهم إذا كانت يكثر اشتراكها كمحمد، لا من يقل الاشتراك فيه كمسدد، وفيه الكلام على جميع ما فيه من مهملٍ ومبهمٍ على سياق الكتاب مختصراً، **الثامن**: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليها حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني، والجواب عنها حديثاً حديثاً وإيضاح أنه ليس فيها ما يخل بشرطه الذي حققناه.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

التاسع: في سياق جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعض من يقوى جانب القدح فيه، إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه، **العاشر**: في سياق فهرسة الكتاب باباً باباً، وعدة ما في كل باب من الحديث، ومنه تظهر عدة أحاديثه بالمكرر أوردته تبعاً للنووي، أورده الحافظ تبعاً للنووي، والعيني أورده تبعاً للنووي، وكلهم يقولون: تبركاً به، ومعلوم ما في هذي الكلمة من المخالفة، يقول: ثم أضفت إليه مناسبة ذلك مما استفدته من شيخ الإسلام أبي حفصٍ البلقيني، ثم أردفته بسياق أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم كتابه من غير تكرير، ثم ختمت المقدمة بترجمةٍ كاشفة عن خصائص الإمام البخاري ومناقبه جامعةً لمآثره ليكون ذكره واسطة عقد نظامها، وسر مسك ختامها.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وقد اعتنى الحافظ ابن حجر: في شرحه بالصناعة الحديثية والفقهية، وبيان معاني الألفاظ وضبطها وإعرابها، والأحكام والفوائد المستفادة من الأحاديث، والمباحث الأصولية، والنكات الأدبية والبلاغية، وامتاز بجمع طرق الحديث، وذكر رواياته في كتب السنة الأخرى، وتوسع في ذكر الشواهد والأحاديث الواردة في الباب، وحكم على كثير من إسانيدها، وطريقته في

الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بالباب، وما ترجم له البخاري، ويحيل القاريء إلى المواضع الأخرى التي استكمل فيها شرح الحديث.

ولما كَملَ فتح الباري تصنيفاً ومقابلةً، عمل مصنفه: وليمة عظيمة لهذه المناسبة في يوم السبت ثامن شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة، وكان يوماً مشهوداً حضره وجوه الناس من العلماء والمشايخ وطلبة العلم وغيرهم.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ح- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعيني (ت٨٥٥هـ):

شرع في تأليفه مؤلفه كما قال القسطلاني في أواخر سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، وفرغ منه في آخر الثلث الأول من ليلة السبت خامس شهر جمادى الأولى سنة سبعٍ وأربعين وثمانمائة، يعني بدأ بعد الحافظ بأربع سنوات، وفرغ بعده بخمس سنوات، ذكر في مقدمته أنه لما رحل إلى البلاد الشمالية قبل الثمانمائة مستصحباً صحيح البخاري لنشر فضله عن ذوي الألباب ظفر هناك من بعض مشايخه بغرائب النوادر مما يتعلق باستخراج ما في الصحيح من الكنوز، ثم لما عاد إلى الديار المصرية ندبه إلى شرح الكتاب أمور:

الأول: يقول: "أن يعلم أن في الزوايا خبايا، وأن العلم من منايح الله -عز وجل- ومن أفضل العطايا.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

الثاني: إظهار ما منحه الله من فضله الغزير، وإقداره إياه على أخذ شيءٍ من علمه الكثير، يقول: "والشكر مما يزيد النعمة، ومن الشكر إظهار العلم للأمة".

الثالث: كثرة دعاء بعض الأصحاب للتصدي لشرح الكتاب، يقول: أنه طلب منه بإلحاح أن يتصدى لشرح الكتاب، ثم أجاب هذه الدعوة فشرح الكتاب.

افتتح الكتاب بمقدمة مختصرة، مقدمة لا تعدو عشرة صفحات، قريبة جداً من مقدمة النووي، افتتح المقدمة بذكر أسانيده إلى الإمام البخاري، ثم فوائد في اسم الصحيح وسبب تأليفه، وترجيح الصحيح على غيره، في شرطه، وعدد الأحاديث المسندة في صحيح البخاري، في فهرس أبواب البخاري مع عدد أحاديث كل كتاب، طبقات شيوخ البخاري، من تكلم فيه من رجال الصحيح، الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد، ضبط الأسماء المتكررة، معلقات الصحيح، ثم عرف بموضوع علم الحديث

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ومبادئه ومسائله، موضوع علم الحديث ومبادئه أخذها من شرح الكرماني، ثم شرع في شرح الكتاب على ترتيبٍ جميل منظم، يشوّق القارئ، يبدأ أولاً: بمناسبة الحديث للترجمة، ثم يتحدث عن رجال رواة الحديث، ثم في ضبط أسماء الرجال ثم الأنساب، يعنون عناوين، مناسبة الحديث للترجمة: ثم إذا انتهى قال: رواة الحديث، ثم ضبط أسماء الرجال، ثم ضبط الأنساب، ثم يذكر فوائد تتعلق بالرجال، ثم لطائف الإسناد، قد يوجد مثل هذه في فتح الباري لكنها غير معنونة، ثم يبين نوع الحديث إن كان الحديث متميزاً بنوعٍ خاص من العزة والغرابة والتواتر، يقول: نوع الحديث، ثم يذكر مواضع الحديث من صحيح البخاري.

ثم يذكر من أخرجه غير البخاري، ثم يبين اختلاف لفظه في المواضع، ثم يقول: بيان اللغة، عنوان، ثم بعد ذلكم بيان الإعراب، ثم بيان المعاني، عناوين هذه، بيان البيان، بيان البديع، ثم بعد ذلكم يقول: الأسئلة والأجوبة، يورد إشكالات في الحديث ثم يجيب عنها، ثم سبب الحديث إن كان له سبب، ثم استنباط الأحكام، وهو في كل ذلكم يطيل ويغرب في النقول والردود والمناقشات،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ينقل من الشراح، وينقض أقوالهم، وينقل ممن سبقه من الشراح كالخطابي والكرماني وابن بطال والنووي وغيرهم، وينقل كثيراً من فتح الباري.

كما يذكر من أخرج الحديث مقتصرا في الغالب على الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ومصنف ابن أبي شيبة، ويبين اللغات في الألفاظ، ويأتي بفوائد، فيقول: فائدة:...، ويتكلّم على لطائف الإسناد، ويورد إشكالات في الحديث ثم يجيب عنها.

ط- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (ت ٩٢٣هـ):

هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين: من علماء الحديث، ولد بالقاهرة سنة (٨٥١هـ)، ونشأ بها وحفظ القرآن الشاطبية والجزرية، وقرأ بالقراءات السبع وغير ذلك.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

شرح كبير ممزوج، يعني شرح تحليلي في عشرة مجلدات كبار، افتتحه -رحمه الله- بمقدمة تتضمن فصولاً:

الفصل الأول: في فضيلة أهل الحديث وشرفه في القديم والحديث.

الفصل الثاني: في ذكر أول من دوّن الحديث والسنن، ومن تلاه في ذلك سالكاً أحسن السنن

الفصل الثالث: في ذكر نبذة لطيفة جامعة لفرائد فوائد مصطلح الحديث عن أهله وتقسيم أنواعه.

الفصل الرابع: فيما يتعلق بالبخاري وصحيحه من تقرير شرطه وتحريره وضبطه وترجيحه على غيره.

الفصل الخامس: في ذكر نسب البخاري ونسبته ومولده، وبدء أمره ونشأته وطلبه للعلم، ثم بعد ذلكم ذكر رواة الجامع الصحيح، وهو مرجع حقيقةً في ذكر الرواة وضبطهم وتشعب رواياتهم، ثم ذكر شروح الجامع الصحيح.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

من منهج القسطلاني -رحمه الله- في كتابه هذا: العناية بتراجم الرواة، وضبط أسماءهم وكناهم وأنسابهم باختصار، وكذلك العناية بذكر فروق الروايات بدقة، معتمداً في ذلك على اليونيني فلا يترك فرقاً إلا ويشير إليه سواء كان ذلك في الأسانيد وصيغ الأداء أو المتون، وسواء كان الفرق مما يترتب عليه فائدة أم لا، ويشرح الغريب من الألفاظ فالكتاب حقيقته شرح تحليلي، يذكر في ثنايا الشرح ما في الكلمة من اختلاف من حيث المعنى والإعراب وغير ذلك، يعنى بالتوفيق بين الأحاديث المتعارضة باختصار، يعنى بالاستنباط من الأحاديث وذكر المذاهب من غير إطالة، يخرج الحديث من المصادر المعتمدة في نهاية الشرح، ويذكر مواضع الحديث من الصحيح، يعنى بذكر لطائف الإسناد، يعتمد في كثيرٍ من بحوثه على الشروح السابقة كالكرماني والعيني وابن حجر فهو ملخص لهذه الكتب، هو فيه جمع لهذه الكتب لا سيما الشرحين الكبيرين، العيني وابن حجر، خلاصة لهذين الشرحين، أما مذهبه في مسائل العقيدة التأويل غالباً على طريقة المتأخرين من الأشاعرة.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٦هـ – ٢٦١ هـ):

قد بذل الإمام مسلم غاية الجهد في جمع صحيحه وترتيبه وتهذيبه وتنسيقه، ومكث في تأليفه خمس عشرة سنة، وقد صنفه من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة ووضح ذلك في مقدمته سبب تأليف كتابه، وهو أنه أراد أن يجمع كتاباً في الأحاديث الصحيحة، حيث رأى كثرة ما أُلف من كتب الحديث المملؤة بالأحاديث الضعيفة والمُنكرة، والعامة لا تستطيع أن تميز بين الصحيح والضعيف، وقد امتاز صحيح مسلم بجمع المتون كلها بطرقها في موضعٍ واحد، ولا يفرقها في الأبواب ولا يقطعها في تراجم متعددة كما صنع البخاري، ولا يكررها إلا في مواضع يسيرة حسب الحاجة.

وقد عني العلماء بصحيح مسلم من جوانب عديدة، بتراجم رجاله، وضبط الأسماء والكلمات الغريبة والاستخراج عليه، والاختصار والتلخيص، والشرح المشتمل على الاستنباط للمسائل العقدية والفقهية والفوائد والآداب وغير ذلك.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

أ- شرح مسلم للمازري (ت ٥٣٦ هـ):

أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري، بفتح الزاي، وقيل: بكسرها أيضاً، توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة، المازري في (المعلم) لم يقصد تأليف كتاب يقصد به شرح صحيح مسلم ابتداءً، لكنه في درسه لصحيح مسلم يثير بعض الفوائد والتعليقات، ويمليها على الطلبة أثناء قراءتهم عليه، فلما فرغوا من القراءة عرضوا عليه ما كتبوه فنظر فيه وهذبه فكان ذلك سبب تأليفه هذا الكتاب، يعني على ضوء ما هو موجود الآن، الطلبة يسجلون ويكتبون عن الشيخ، ثم بعد ذلكم يفرغون ما ذكره الشيخ في الأشرطة، ثم يعرض على الشيخ فيقره فيصير كتاباً، هذه طريقة المازري، المازري ما جلس لتأليف شرح على صحيح مسلم، وإنما هي فوائد نقلت عنه في الدرس، ثم عرضت عليه.

يُعنى بالمسائل الفقهية يستنبط من الحديث مباشرة، ولا يكثر من ذكر أقوال الفقهاء، يهتم بمسائل العقيدة التي اشتملت عليها

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

بعض الأحاديث؛ لكن مع الأسف الشديد اعتماده على العقيدة من وجهة نظر الأشاعرة، ويرد على مخالفيهم أيضاً، ويأتي في المثال ما يقرر ذلك، وكذلك يُعنى بالمباحث اللغوية عناية كبيرة.

ب- الإكمال للقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ):

مؤلفه أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصَبي أو اليحصِبي، المالكي القاضي المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة، ألفه القاضي عياض إكمالاً لكتاب المعلم، هذا الكتاب ألفه القاضي -رحمه الله تعالى- تكميلاً لكتاب المعلم للمازري تلبيةً أيضاً لرغبة كثيرٍ من تلاميذه الذين لمسوا من درسه في الصحيح الفوائد الجمة والزيادات المهمة، في مقدمة الكتاب ذكر القاضي عياض -رحمه الله- السبب الباعث على التأليف، وأنه اعتمد على كتاب المازري وكتاب (تقييد المهمل) لأبي علي الجياني، ثم ذكر أسانيده التي يروي بها صحيح مسلم، ثم بدأ ينقل ما في المعلم مع تعقيبه وتتميمه وتكميله لكلامه، ويلقب المازري بالإمام

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

فإذا قال القاضي عياض: قال الإمام فمراده المازري، يشير إلى صحيح مسلم بلفظ الأم، فيقول: "ذكر في الأم أو جاء في الأم كلام" وإن كان يوهم أنه الأم للشافعي؛ لكن الأم واحدة الأمهات نعم، ومستفيض عند أهل العلم أن الكتب الستة يقال لها: الأمهات الست، فلا نستغرب أن يقال لصحيح مسلم: الأم، نعم بلفظ المفرد استعمال نادر لكن المجموع استعمال شائع يقال: الأمهات الست، هذا معروف عند أهل العلم، لكن لكتابٍ واحد يقال له: الأم، هذا غريب، وهو ملبس أيضاً حيث أن للإمام الشافعي كتاباً اسمه الأم.

طريقته في الشرح أن يجمع في شرح الحديث بين طريقة الشرح بالمأثور، فيبين المراد من الحديث، ويذكر ما له علاقة به من آيةٍ أو حديث آخر أو ما أشبه ذلك، ويذكر ما يروى في ذلك عن السلف الصالح، فقد اعتمد أساساً في بيان المعاني على الكتاب والسنة والآثار ولغة العرب، كما أنه استفاد من الشراح السابقين كابن عبد البر في التمهيد، والمهلب في شرح البخاري،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

والخطابي في معالم السنن، والباجي في المنتقى، والداودي في شرح البخاري وغير ذلك، هذه من أهم مصادر القاضي عياض في شرحه، على أن القاضي عياض -رحمه الله- لم يكن مجرد ناقل، بل كان ناقداً بصيراً ممحصاً خبيراً، فكثيراً ما يتعقب غيره بإصلاح الغلط، وبيان الوهم.

ج- شرح مسلم للقرطبي (ت ٦٥٦ هـ):

أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الإمام أبو العباس الأنصاري القرطبي المالكي: فقيه مالكي من رجال الحديث، ولد بقرطبة سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، نزل الأسكندرية وسمع بها وحدث، وكان بارعاً في الفقه والعربية عارفاً بالحديث، توفي بالإسكندرية سنة ست وخمسين وستمائة، وكان يعرف في بلاده بابن المزين.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وقد اعتنى القرطبي في شرحه بشرح الألفاظ الغريبة، واستنباط الأحكام الفقهية والأصولية والعقدية، والفوائد المتنوعة من الأحاديث، واهتم بالتوفيق والجمع بين الأحاديث المختلفة، وإزالة المشكل مع سلاسة الإسلوب ورشاقة العبارة، وقد استفاد من كتاب القاضي عياض وتبعه في كثيرمن تقريراته، حتى ذكر الحافظ ابن حجر أن القرطبي يتبع القاضي عياض في أغلب كتابه.

د- شرح مسلم للنووي (ت ٦٧٦ هـ):

يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين: ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وقدم دمشق سنة تسع وأربعين، وحج مرتين، كان إماماً بارعاً حافظاً متقناً اتقن علوماً شتى وبارك الله في علمه وتصانيفه لحسن قصده، وكان شديد الورع والزهد، أماراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، وتهابه الملوك، وولي مشيخة

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

دار الحديث الأشرفية بعد أبي شامة فلم يتناول منها درهما، صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها كشرح مسلم والروضة وشرح المهذب والمنهاج والأذكار ورياض الصالحين والإرشاد والتقريب كلاهما في علوم الحديث وتهذيب الأسماء واللغات ومختصر أسد الغابة في الصحابة والمبهمات وغير ذلك، مات في رابع عشر رجب سنة ست وسبعين وستمائة.

افتتح كتابه بمقدمةٍ أوضح فيها منهجه في شرحه، وأنه شرح متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات، ولا من المطولات المملات، وقد اعتنى النووي في شرحه بضبط الأسماء وشرح الغريب، واستنباط الأحكام الفقهية

والفوائد والآداب، والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، واعتمد فيه على الشروح التي سبقته مثل: التحرير، والمعلم، والإكمال، وفي الكتاب مواضع أطال فيها النفس، ولاسيما في أوله، وفيه مواضع اقتصر على شرح الأحاديث بكلمات مجملة.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ثانياً: شروح السنن والموطأ:

١ ـ شروح سنن أبي داود:

سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (٢٠٢ هـ ـ ٢٧٥ هـ)، وكتابه السنن هو ثالث الكتب الستة المشهورة، وقد اعتنى فيه أبو داود بأحاديث السنن والأحكام، ولم يقتصر على الأحاديث الصحيحة، وقال أبو داود: (كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما تضمنه كتابي السنن، جمعت فيه أربعة الآف حديث وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، فإن كان فيه وهم شديد بينته).

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

يقول المنذري: "فإنه يعني -سنن أبي داود- أحد الكتب المشهورة في الأقطار، وحفظ مصنفه وإتقانه وتقدمه محفوظ عند حفاظ الأمصار، وثناء الأئمة عليه وعلى مصنفه مأثور عن رواة الآثار" والكتاب بالمحل المعروف عند أهل الحديث، وهو ثالث الكتب عند جماهير العلماء، وإن قدم بعضهم سنن النسائي عليه؛ لكن المعتمد عند أهل العلم أن سنن أبي داود يقدم على سنن النسائي، فإنه أنظف أسانيد.

ولا شك أن سنن أبي داود مظنة للأحاديث الصحيحة والحسنة وفيها الضعيف، خفيف الضعف، وفيه شديد الضعف، إلا أن ما كان ضعفه شديداً فقد التزم الإمام أبو داود بيانه، ولأهمية هذا الكتب حظي من العلماء قديماً وحديثاً بالشروح والتعليقات والمختصرات، فشرحه جماعة من الأئمة واختصره آخرون، وسنبين بعض الشروحات عليه.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

أ- معالم السنن للخطابي (ت ٣٨٨ هـ):

أبو سليمان حَمْد بن محمد الخطابي البستي المتوفى سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة، ولم يشرح الخطابي كل أحاديث سنن أبي داود، بل اقتصر على بيان ما احتاج إلى شرح في نظره، وذلك بتفسير الكلمات الغريبة، وإصلاح غلطها، واستنباط الأحكام الفقهية، والفوائد والآداب، وذكر اختلاف العلماء وأدلتهم في المسائل الفقهية، والكلام على الأحاديث من جهة الصناعة الحديثية عند الحاجة، وقد حظي كتاب (معالم السنن) بثناء العلماء عليه، واستفاده منه في مؤلفاتهم لاسيما المتعلقة منها بشروح أحاديث الأحكام.

ب- حاشية سنن أبي داود للمنذري (ت ٦٥٦ هـ):

عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري: عالم بالحديث والعربية، من الحفاظ المؤرخين،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

أصله من الشام، ومولده ووفاته بمصر، ولد في شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة، وتولى مشيخة دار الحديث الكاملية بالقاهرة، وانقطع بها نحو عشرين سنة، عاكفا على التصنيف والتخريج والإفادة والتحديث، من كتبه: الترغيب والترهيب، التكملة لوفيات النقلة، مختصر صحيح مسلم، مختصر سنن أبي داود، مات سنة ست وخمسين وستمائة، وقد اختصر المنذري كتاب سنن أبي داود وكتب عليه حاشية، قال ابن قاضي شهبة – وهو يذكر كتب المنذري -: (ومختصر سنن أبي داود، وله عليه حواشي مفيدة).

ج- تهذيب مختصر سنن أبي داود وايضاح مشكلاته والكلام على ما فيه من الأحاديث المعلولة، لابن القيم، (ت ٧٥١ هـ):

محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين: أحد الأعلام المشاهير، مولده ووفاته في دمشق،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكان حسن الخلق محبوبا عند الناس، وكتابه تهذيب مختصر سنن أبي داود، هذب فيه مختصر المنذري، وتكلم على بعض علل الأحاديث، واعتنى بالتوفيق والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وبسط الكلام على بعض الأحكام والمسائل الفقهية وغيرها، وذلك في مواضع من الكتاب.

د- عون المعبود على سنن أبي داود للعظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ):

أبو الطيب محمد شمس الحق بن أمير علي بن مقصود علي الصديقي العظيم آبادي، ولد سنة: (١٢٧٣ -١٣١٩ هـ) من كبار محدثي الهند، كتابه (عون المعبود) فقد اختصره المؤلف من شرحه الكبير (غاية المقصود في شرح سنن أبي داود)، حيث خشي المؤلف أن لا يتم هذا الشرح الأخير؛ لطوله وسعته فعجل بإخراج هذه الحاشية - كما يسميها -، وقد لقي هذا الشرح رواجاً كبيراً بين أهل العلم؛ لما تميز به من حسن التأليف وجودته فلا تكاد تجد طالب علم إلا وعنده هذا الكتاب.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وهو شرح وسيط يفيد منه طالب العلم، ولا يضجره بطوله، وأما عن منهج الشارح في الكتاب فإنه يبدأ بنقل عبارة من الحديث ثم يتكلّم عليها، مع تمييز المهمل، وتسمية المنسوب من الأسماء، وإن احتاج اللفظ إلى ضبط ضبطه، واعتنى ببيان اختلاف روايات السند وإثبات الفروق بينها، مع شرح الكلمات الغريبة، ثم يتكلّم على فقه الحديث، ويكثر من النقل عن فتح الباري وغيره من الشروح، واعتنى بتخريج أحاديث الكتاب والكلام عليها واعتمد على كلام المنذري في مختصره للسنن، وبكلام ابن القيم في حاشيته على مختصر السنن، وأطال في بعض المواضع في تحقيق القول في بعض المسائل واستقصى فيها الأدلة.

هـ- بذل المجهود في حل أبي داود للإمام خليل أحمد السهارنفوري (ت١٣٤٦هـ):

خليل بن أحمد السهارنفوري المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة وألف، اعتنى عنايةً كبيرة بأقوال أبي داود صاحب الكتاب وكلامه على الرواة، وعني بتصحيح نسخ السنن المختلفة المنتشرة خرّج التعليقات، ووصلها من المصادر الأخرى،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

يذكر مناسبة الحديث للترجمة، ويذكر الفائدة من تكرار الحديث إن تكرر، يستطرد في الاستنباط وذكر المذاهب؛ لكنه كثيراً ما يتعصب للمذهب الحنفي، ويحاول ترجيحه، معتمداً في ذلك على ما تقرر عند الحنفية من أصول، ويعتمد في شرح الأحاديث غالباً كما قال في المقدمة على مرقاة المفاتيح للملا علي القاري، وفتح الباري لابن حجر، عمدة القاري للعيني، بدائع الصنائع للكاساني، تقريب التهذيب لابن حجر، تهذيب التهذيب له، الإصابة له أيضاً، الأنساب للسمعاني، مجمع بحار الأنوار، كتاب للفتني في غريب الحديث، وأيضاً القاموس المحيط، ولسان العرب.

٢ ـأهم شروح جامع الترمذي:

للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي (٢٠٩ هـ - ٢٧٩ هـ)، وهو أجل كتب الترمذي وأنفعها، ويعتبر أحد الكتب الستة، وأحد دواوين الإسلام المشهورة، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال:

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

(جامع (الترمذي)، ويقال له أيضاً: (سنن الترمذي) ، يقال له أيضاً: (الجامع الصحيح) ، والأول هو الأشهر.

قال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) في شرح (علل الترمذي): (اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولاسيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه).

ولأهمية هذا الجامع اعتني به من قبل العلماء فشرحوه، نذكر منهم:

أ- شرح الترمذي لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ):

أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي، المتوفى سنة ستٍ وأربعين وخمسمائة،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

يقول ابن خلكان في ترجمة ابن العربي: "العارضة: القدرة على الكلام، يقال: فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرةٍ على الكلام، والأحوذي: الخفيف الشيء لحذقه، وقد اعتنى في شرحه بالكلام على الرجال والأسانيد والغريب، وذكر فنوناً من النحو والعقائد والأحكام والآداب، والحكم التشريعية، والمسائل الأصولية، وذكر مذاهب العلماء وأدلتهم ولاسيما مذهب الإمام مالك باعتباره مالكيا.

ب- شرح الترمذي للعراقي (ت ٨٠٦ هـ):

عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي: أحد الأعلام المشاهير، من كبار حفاظ الحديث، أصله من الكرد، ومولده في رازنان، وكتابه شرح الترمذي هو إكمال لشرح ابن سيد الناس (ت ٧٣٤ هـ) (النفح الشذي في شرح جامع الترمذي) ، حيث إن ابن سيد الناس لم يتح له إكمال شرحه على جامع الترمذي، فشرع الحافظ

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

العراقي في تأليف تكملة له، بدأ فيها من أول الباب الذي وقف بنفسه على شرح ابن سيد الناس لقدر يسير منه، وهو باب: ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، ولم يكمل العراقي شرح الترمذي إلى نهايته.

قال الشوكاني: هو شرح حافل ممتع فيه فوائد لا توجد في غيره، ولاسيما في الكلام على أحاديث الترمذي، وجميع ما يشير إليه في الباب، وفي نقل المذاهب على نمط غريب وأسلوب عجيب.

ج- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري(ت١٣٥٣هـ):

محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وألف، وشرحه من أنفع الشروح المتداولة في شرح جامع الترمذي، وهو في أوله أجود من آخره، جعل له مقدمة في جزأين، ابتدأ المباركفوري كتابه دون خطبة للكتاب، فبدأ شرحه بذكر مقدمة نفيسة طويلة عرف فيها بكثير من كتب السنة ودواوينها ومناهج مؤلفيها، وتوسع في

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

الكلام عن جامع الترمذي، وتحدث فيها عن حجية السنة، أما منهجه في الشرح فقد اعتنى بتراجم رجال الأسانيد باختصار، واعتمد في الغالب على الحافظ ابن حجر، وخرج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي في كلّ باب بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان، وأضاف أحاديث أخرى في بعض المواضع لم يشر إليها الترمذي، ونبه في مواضع على ما حصل من تساهل عند الترمذي في تصحيح بعض الأحاديث أو تحسينها، واعتنى بشرح الألفاظ وذكر ما يستنبط من الحديث من مسائل فقهية وأصولية وفوائد أخرى، مع العناية بذكر أدلة أقوال الأئمة التي يشير إليها الترمذي.

٣ ـأهم شروح سنن النسائي:

سنن الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الحافظ المتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة أحد السنن المشهورة، وأحد الكتب الستة بلا نزاع بين أهل العلم؛ وصرح ابن الملقن :"ورأيت بخط الحافظ أبي الفضل العراقي أن النسائي لما صنّف الكبرى

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

أهداها لأمير الرملة فقال له: أكل ما فيها صحيح؟ فقال: لا، فقال: ميّز لي الصحيح من غيره فصنّف له الصغرى" هذه القصة مشتهرة عند أهل العلم مما يدل على أن النسائي هو الذي تولى اختصار السنن بنفسه، ومنهم من يقول: أن الذي اختصر السنن هو تلميذه ابن السني.

وسنن النسائي (المجتبى) اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، ولكن الضعيف فيه قليل بالنسبة إلى غيرها من كتب السنن الأخرى، وقد أطلق بعض العلماء مثل: أبي علي النيسابوري وأبي أحمد بن عدي والدراقطني والحاكم وابن مندة وابن السكن وغيرهم أطلقوا اسم الصحة على كتاب النسائي، قال الحافظ ابن كثير: (في هذه المقولة نظر فإن فيه رجالاً مجهولين إما عينا أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة)، وقد رتب النسائي كتابه السنن على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن، وقد أظهر كتاب السنن ما يتميز به النسائي من فقه بالحديث فلقد جمع في كتابه بين الفقه والحديث،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

فنجد أنه يورد الحديث في أكثر من موضع؛ لأنه قد استنبط منه أكثر من حكم، وإن كان يقتصر في كثير من الأحيان على موضع الشاهد من الحديث، وقد أثنى على المجتبى غير واحد من العلماء قال السخاوي: (ولعمري فكتابه بديع لمن تدبره، وتفهم موضوعه وتكرره وكم من جواهر اشتمل عليها، وأزاهر انتعشت الأرواح بالدخول إليه)

وقد اعتنى العلماء بسنن النسائي (المجتبى) كغيره من الكتب الستة، رواية وإسماعاً ونسخاً، وترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة، أما شروحه فلم تحظ سنن النسائي بمثل ما حظيت به كتب السنن الأخرى، وقد أشار إلى ذلك السيوطي فقال: (سنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق).

وسنتناول بعض الشروحات على السنن، مرتبة كما في المقرر مع زيادة توضيحية مع بيان المنهج واستنباطات يُستفاد منها.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

أ- زهر الربى على المجتبى، لأبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ):

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي المتوفى سنة إحدى عشر وتسعمائة، وهو تعليق مختصر جاء في مقدمته يقول: "هذا الكتاب الخامس مما وعدت بوضعه على الكتب الستة، وهو تعليق على سنن النسائي أبي عبد الرحمن على نمط ما علقته على الصحيحين، وسنن أبي داود وجامع الترمذي" افتتح السيوطي شرحه بمقدمة ذكر فيها شروط الأئمة نقلاً عن ابن طاهر، وأن ما يرويه أبو داود والنسائي على ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيح المخرج في الصحيحين.

والثاني: صحيح على شرطهما.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

الثالث: أحاديث خرجاها من غير قطعٍ منهما بصحتها.

منهج السيوطي في الشرح:

أولاً: السيوطي لا يتعرض للتراجم بشرحٍ ولا تعليق مع أنها من أولى ما يتكلم عليه في سنن الترمذي، **ثانياً**: يترجم للرواة على طريقة المزج باختصارٍ شديد، **ثالثاً**: يشرح ما يحتاج إلى شرحه من المفردات، وهو أيضاً بإيجاز، **رابعاً**: يذكر بعض الفوائد والأحكام باختصار نقلاً عمن تقدمه كالنووي وابن حجر، **خامساً**: يذكر اختلاف الروايات في بعض الألفاظ.

ب- حاشية السندي على سنن النسائي (ت١١٣٨هـ):

أبو الحسن نور الدين ابن عبد الهادي السندي ثم المدني المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائة ألف، جاء في مقدمتها: " "وبعد فهذا

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي -رحمه الله تعالى-"، يقول: "يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ، وإيضاح الغريب والإعراب، رزق الله تعالى ختمه بخير، ثم ختم الأجل بعد ذلك على أحسن حال" آمين يا رب العالمين، ثم ذكر شرط النسائي، وأنه يخرج أحاديث أقوامٍ لم يجمعوا على تركهم، "إذا صح الحديث بالاتصال لإسناد من غير قطعٍ ولا إرسال".

السندي من منهجه في التعليق يشرح الترجمة ويبيّن مراد النسائي وهذه ميزة، لكنه باختصار لا يترجم للرواة، ولعله اكتفاءاً بما في شرح السيوطي، يتكلم على فقه الحديث بشيءٍ من البسط، البسط المناسب لواقع الكتاب، وإلا فالكتاب في جملته مختصر أكثر من كلام السيوطي؛ لكنه لا يستوعب الأقوال ولا يستدل لها، ويرجح رأي الحنفية غالباً؛ لأنه حنفي المذهب، يشيد بالمؤلف – النسائي- ودقته في الاستنباط، ودقة تراجمه كثيراً، وعلى كل حال فالحاشية تعتبر مكملةً لشرح السيوطي، وهي أبسط منه.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

٤ -أهم شروح سنن ابن ماجه:

سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني (٢٠٩هـ-٢٧٩هـ)، وهو من أجل كتبه وأشهرها، وقد رتبه على الكتب والأبواب ترتيباً فقهياً كما هو الشأن في الكتب الخمسة، وأول من ألحقه بالكتب الخمسة: أبو الفضل محمد بن طاهر (ت٥٠٧هـ)، وأحاديث سنن ابن ماجه فيها الصحيح والحسن والضعيف بل والمنكر والموضوع على قلة، لذلك فهو دون بقية الكتب الخمسة، والرجوع لقول ابن رشد كما في المقرر، واعتنى العلماء بالسنن شرحا وسماعا وتعليقا كبيقة السنن، منها:

أ- الإعلام بسنته عليه السلام لمغلطاي (ت٧٦٢هـ):

مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي الحكري الحافظ علاء الدين: صاحب التصانيف ولد بعد التسعين وستمائة.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وأما شرحه لسنن ابن ماجه فاسمه (الإعلام بسنته عليه السلام)، وهذا الشرح غير مكتمل، وصل فيه إلى نهاية باب التسبيح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء من كتاب الصلاة، ويظهر في الكتاب عنايته بالصناعة الإسنادية فقد توسع في تخريج الأحاديث وتراجم الرواة، والكلام على الأحاديث، وبيان ما فيها من علل، واعتنى بشرح الغريب وضبط الألفاظ .

ب- مصباح الزجاجة للسيوطي (ت ٩١١هـ):

هو شرح لطيف، جرى فيه السيوطي على طريقته في شرح الكتب الستة، وهي الإيجاز والاقتصار على المهم .

ج- حاشية السندي على سنن ابن ماجه (ت١١٣٨هـ):

اسمه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه) وقد اقتصر فيه على المهمات من ضبط غريب الألفاظ وبيان الإعراب منهجه فهو

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

يذكر الترجمة ويشرحها، ثم يذكر ما يحتاجه من المتن ويشرحه، ولا يعرج على الأسانيد، فلا يترجم للرواة، ولا يخرج الأحاديث.

- أهم شروح الموطأ:

موطأ الإمام مالك، لأبي عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي (٩٥ هـ - ١٧٩هـ)، وقد ألفه الإمام مالك على طريقة الأبواب، ولم يقتصر فيه على الأحاديث المرفوعة إلى النبي بل جمع فيه أيضاً أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وطريقة الإمام مالك في الموطأ أن يذكر في الباب ما ورد فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،ثم ما ورد من أقوال الصحابة ،ثم ما ورد من فتاوى التابعين، والغالب أن يكونوا من أهل المدينة، وأحياناً يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له، ومن أهم شروح الموطأ ما يلي:

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

أ- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ):

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري أبو عمر: إمام عصره، من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ، أديب، يقال له: حافظ المغرب، ولد بقرطبة، ورحل كثيرا وله مصنفات نافعة، اعتنى بطرق الموطأ ودرس أسانيدها بتوسع، وتحدث عن متون الأحاديث بشرح الغريب واستخراج ما تضمنته من الأحكام والعقائد والآداب، وعرض مذاهب العلماء وبسط القول في بيان أدلة المذاهب والموازنة بينها، وذكر الراجح من الأقوال مع التجرد والموضوعية والبعد عن التعصب.

ب- الاستذكار لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ):

(الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك بالإيجاز والاختصار).

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

الفرق بين الاستذكار والتمهيد: كتاب "التمهيد" لابن عبد البر هو شرح حديثي لأحاديث الموطأ، يركز على الأسانيد وبيان اتصال الأحاديث وتراجم شيوخ مالك، وهو أكبر حجماً وأكثر تفصيلاً في الأسانيد أما كتاب "الاستذكار"، فهو شرح فقهي للموطأ يركز على استنباط المسائل الفقهية وجمع مذاهب الفقهاء في المسائل المذكورة في الموطأ، ويأتي على ترتيب موضوعي بدلاً من ترتيب الرواة كما في التمهيد.

ج- المنتقى، لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ):

سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي، فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث، ولد سنة ثلاث وأربعمائة، والمنتقى انتقاه من الاستيفاء، وأعرض فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلالة له، وما احتج به المخالف، من ايراد الحديث والمسألة على الأصل ثم يتبع ذلك بالفرع، وما أثبته شيوخه المتقدمون من المسائل.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

د- القبس، لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٦ هـ):

عبارة عن إملاء أملاه ابن العربي بداره بقرطبة، ولم يشرح فيه ابن العربي جميع أحاديث الموطأ، وإنما شرح بعض الأبواب وترك بعضها، وقدم وأخر في أبواب الموطأ، وأحياناً يدمج أكثر من باب داخل باب واحد، لأنه سلك في شرحه طريقة الشرح الموضوعي للأحاديث، وفي أثناء شرحه يستأنس بأقوال الإمام مالك ليتوصل للمسائل الفقهية التي يشرحها.

فاعتنى بشرح الألفاظ الغريبة واستخراج الأحكام العقائدية والفقهية، والجمع والتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ودفع الإشكال عن الأحاديث المشكلة، وإظهار القواعد الأصولية.

هـ- تنوير الحوالك للسيوطي (ت ٩١١هـ):

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: عبارة عن تعليق لطيف لخصه السيوطي من شرح له أكبر على الموطأ، وقد اعتمد السيوطي في شرحه للموطا على رواية يحيى الليثي، وعلى ترتيب الموطأ، فيبدأ بإسناد الحديث الذي يشرحه، وما فيه من مشكلات -إذا وجدت- فيتكلّم عليها، ويحلّها، ثم يشرع ببيان رواة السند، والتعريف بأسماءهم، ثم يقطّع المتن إلى جمل فيتكلّم عليها ويشرحها باختصار، مع التنبيه على ما فيها من مبهم أو غريب، ويذكر من الروايات ما يؤيد كلامه، ويكثر من النقل عمن تقدمه ممن شرح الموطأ، كابن عبد البر، والباجي وغيرهما.

و- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الرزقاني (ت١١٢٢هـ) :

(أنوار كواكب أنهج المسالك، بمزج موطأ الإمام مالك) ابتدأه في سنة (١١٠٩هـ)، وذلك عند قراءته للموطأ بساحة الجامع الأزهر، انتهاؤه في سنة (١١١٢هـ)، وقد ذكر الرزقاني في مقدمته سبب تأليفه لهذا الشرح ما رأه من هجر الناس للموطأ حتى كاد لا يعرف فأراد أن يذكِّر الناس بالموطأ ومكانته وما فيه، وهذا الشرح شرح لطيف متوسط مع الاعتناء بالضبط.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وقد اهتم الزرقاني بتخريج الأحاديث الموجودة في الموطأ مع بيان درجة كل حديث، ونقل كلام العلماء في ذلك، مع وصل الأحاديث المنقطعة، وبيان حال الرواة من حيث الجرح والتعديل، واهتم ببيان ما في الأحاديث من مسائل فقهية، وقد أكثر من النقل عن الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)، والسيوطي في (تنوير الحوالك).

ثالثاً: شروح متنوعة:

١ ـ**شروح مصابيح السنة، ومشكاة المصابيح:** للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (٤٣٣ ه ـ ٥١٠هـ) ، وقد صنف البغوي على الموضوعات، وجرد الأحاديث من الأسانيد، وجعله شاملاً لأبواب الشريعة، وقسم حديث الأبواب إلى قسمين صحاح وقصد به ما في الصحيحين وحسان ما في السنن.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ومن أهم شروح المصابيح والمشكاة ما يأتي:

أ- شرح المصابيح للتوربشتي (ت ٦٠٠ هـ):

هو: فضل الله بن حسين التوربشتي أبو عبد الله شهاب الدين الحنفي، فقيه، محدث من أهل شيراز، شرح مصابيح البغوي وسماه (الميسر)، هو شرح لطيف اعتنى فيه بشرح الألفاظ واستخراج الأحكام والفوائد والتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

ب- شرح المصابيح للبيضاوي (ت ٦٨٥ هـ):

ناصر الدين عبد الله بن عمر، البيضاوي الشيرازي الشافعي، قاضي شيراز وعالم أذربيجان، كان إماماً بارعاً مصنفاً، واسم شرحه تحفة الأبرار.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ج- شرح المشكاة للطيبي (ت ٧٤٣ هـ):

الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، وكتابه اسمه: (الكاشف عن حقائق السنن)، وقد اعتنى بضبط الألفاظ، وبيان الاختلاف بين النسخ لكتاب المشكاة، والاختلاف بين الروايات للحديث الواحد، واعتنى بشرح الألفاظ ومعاني الحديث، واستخراج المسائل العقدية والفقهية والأصولية، والتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وإزالة ما ظاهره الإشكال من الأحاديث، وللطيبي في شرحه عناية خاصة بعلوم اللغة من النحو وفقه اللغة والبلاغة، حيث ذكر لطائف من الوجوه البيانية في الحديث النبوي.

٢ -**شروح أحاديث الأحكام:** اتجه العلماء بعد القرن الخامس الهجري للتأليف في أحاديث الأحكام، وذلك بتجريد أحاديث الأحكام المشتملة على الأحكام الفقهية الفروعية من المصنفات الحديثية الأصول ورتبوها على أبواب الفقه.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ومن أشهر المؤلفات في أحاديث الأحكام ما يأتي:

1- الأحكام الصغرى والكبرى للإشبيلي: تناول فيه علل الحديث واختلاف ناقليه وتحرير الزيادات فيه، وحذف الأسانيد واقتصر على الصحيحين والموطأ.

٢- عمدة الأحكام فيما اتفق عليه الشيخان للمقدسي: جمع فيه أحاديث الأحكام المتفق عليها، ورتبها على أبواب الفقه.

٣ -المنتقى من أخبار المصطفى لابن تيمية: كتاب كبير انتقاه من الأحكام الكبرى، وانتقى أحاديثه من الصحيحين والموطأ ومسند احمد وسنن الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه، وأغفل الحكم على الأحاديث.

٤ -الإلمام في أحاديث الأحكام: اختصره من كتابه الكبير في أحاديث الأحكام وتوسع في جمع الأحاديث مع ذكر طرقها والكلام

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

عليها تصحيحا وتضعيفا، وهو أساس لما جاء بعده مثل: (المحرر) لابن عبد الهادي، و(بلوغ المرام) للحافظ ابن حجر.

وأهم شروح كتب الأحكام هي:

أ- شرح الأحكام لابن بزِيزة (ت ٦٦٢ هـ): عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي، التميمي، التونسي، المعروف بابن بزيزة، فقيه، مفسر، ولد بتونس، من تصانيفه: مات سنة اثنين وستين وستمائة، وكتابه هو: مصالح الأفهام في شرح كتاب الأحكام ، شرح فيه كتاب الأحكام للإشبيلي.

ب- شرح الإلمام لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ): محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد: كان إماماً متفنناً فقيهاً أصولياً، شرحه في مجلدين بشرح عجيب يدل على قوة استنباطه ولم يكمله.

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

ج- شرح العمدة، لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ): اسمه: إحكام الأحكام، وهو شرح مشهور نفيس، اعتنى فيها ابن دقيق باستخراج الأحكام الفقهية والأصولية والفوائد والآداب، استملاه منه القاضي ابن الأثير فكان ابن دقيق يشرح وابن الأثير يكتب.

د- شرح العمدة، لابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ): اسمه :الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، توسع فيه بشرح الألفاظ والغريب والإعراب، والتعريف برواة الحديث المذكورين في العمدة، والتنبيه على ما وقع في كتاب العمدة من أفراد الصحيحين على خلاف شرط صاحب العمدة، واستخرج الأحكام الفقهية والأصولية والفوائد والآداب، واهتم بالجمع بين مختلف الحديث، وإيضاح الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، وتوسع في ذكر مذاهب العلماء، ومسائل الخلاف.

هـ- كتاب نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار للشوكاني (ت١٢٥٠هـ): أبو علي بدر الدين محمد بن علي الشوكاني اليمني، وهو شرح على كتاب منتقى الاخبار لابن تيمية، فاختصره وجرده من التراجم، فينقل كلام ابن تيمية ويخرج الحديث ،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

وينقل أقوال أصحاب المذاهب واختلافاتهم ويرجح، ويتكلم في الأصول والقواعد واللغة والتفسير ويبين ما استفاد من الحديث.

٣ ـ شروح أخرى متنوعة:

أـ تهذيب الآثار للطبري (ت ٣١٠ هـ): محمد بن جرير بن يزيد الطبري، وكتابه : تهذيب الآثار، وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله من الأخبار، ابتداء بما أسنده الصديق مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقـه، ثم فقهه، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب، والرد على الملحدين، فتم منـه مسند العشرة وأهل البيت والموالي، وبعض مسند ابن عباس، فمات قبل تمامه.

ب- شرح السنة للبغوي، (ت ٥١٠ هـ): أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء، يلقب بمحيي السنة، فقيه، محدث، مفسر،

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

انتقى مؤلفه أحاديثه من مرويات أهل العدالة والضبط من رواة الحديث النبوي، ورتبه على الموضوعات، فجمع الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكان واحد، واستهل كتابه بكتاب الإيمان ثم العلم، واقتبس كثيراً من تراجمه للأحاديث من تراجم البخاري، ويذكر في بعض الكتب والأبواب بعض الآيات القرآنية وتفسيرها من آثار الصحابة والتابعين ويورد الأحاديث بأسانيد لنفسه من مروياته، ثم يذكر من خرجه من الأئمة، فيقول: متفق عليه أو أخرجه البخاري أو مسلم، وإذا لم يكن الحديث مخرجاً في الصحيحين، فإنه يذكر كلام الأئمة عليه مثل: الترمذي، وقد يحكم على الحديث بنفسه، ثم إنه استبعد في كتابه الأحاديث شديدة الضعف، ثم يذكر ما يستنبط من الأحاديث من الأحكام الفقهية والفوائد والآداب، ويشرح الغريب، ويضبط الأسماء، ويوفق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ويذكر خلاف العلماء في المسائل الفقهية وغيرها، وقد يرجح بعض الأقوال.

ج- شرح المسند لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ): المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، أبو السعادات، اسمه الشافي في

الباب الثاني: أهم كتب شروح الحديث واتجاهاتها.

شرح مسند الشافعي، فاعتنى في شرحه بتخريج أحاديث مسند الشافعي، وشرح الغريب والألفاظ، وذكر الوجوه البيانية والإعرابية، واستخراج الأحكام الفقهية والفوائد والآداب، وخلاف العلماء، ولاسيما مذهب الشافعي واقتصر في تخريجه للأحاديث على الأصول الستة، لكنه وضع مكان ابن ماجه: موطأ الإمام مالك، ورتبه على أبواب الفقه.

د- شرح المسند للرافعي ت ٦٢٣ هـ): عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، فقيه، اعتنى في شرحه بالرجال وتخريج الأحاديث تخريجاً موجزاً، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بذلك، وقد يعزه لبقية الكتب الستة، وإذا كان خارج الصحيحين فإنه في الغالب يقتصر على السنن الأربعة، واهتم بشرح الألفاظ والغريب، والتنبه على ما وقع لأبي العباس الأصم من الأوهام، وتوسع في الكلام على فقه الأحاديث، وبيان خلاف العلماء في المسائل الفقهية، والترجيح في بعض الأحيان.

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

أولاً: نص الحديث:

"عن َحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَ فِي دَارِهِمْ. قَالَ: سَمِعْتُ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ رضي الله عنه ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ يَقُولُ: كُنْتُ أُصَلِّي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ أَنْكَرْتُ بَصَرِي وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي فَلَوَدِدْتُ أَنَّكَ جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مَسْجِدًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» فَغَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه مَعَهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ فِيهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ فَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صُنِعَ لَنَا فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ وَهُمْ يُدْعَوْنَ فَرَآهُمْ أَهْلُ الدَّارِ فَثَابُوا حَتَّى امْتَلَأَ الْبَيْتُ فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُمِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا: ذَاكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ عز وجل

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

وَلَا رَسُولَهُ عليه السلام فَقَالَ: " لَا تَقُولُوهُ. يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ عز وجل ". فَقَالَ: أَمَّا نَحْنُ فَنُرَى وَجْهَهُ وَحَدِيثَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: " لَنْ يُوَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ عز وجل إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عز وجل عَلَيْهِ النَّارَ " قَالَ مَحْمُودٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِ قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْغَزْوَةِ الَّتِي تُوُفِّيَ فِيهَا مَعَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ وَقَالَ: مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ مَا قُلْتَ قَطُّ. فَكَبُرَ عَلَيَّ ذَلِكَ فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عز وجل عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِيَ اللَّهُ عز وجل حَيًّا حَتَّى أَقْفُلَ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهُ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا، فَأَهْلَلْتُ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ مِنْ إِيلِيَا الشَّكُّ مِنِّي حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ فَإِذَا عِتْبَانُ شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ ذَهَبَ بَصَرَهُ وَهُوَ إِمَامُ قَوْمِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ فَجِئْتُهُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا فَحَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَنِي أَوَّلَ مَرَّةً".

ثانيا: تخريج الحديث وشواهده: راجع الكتاب المقرر من ص 88 الى ص 94، ويطلب من الطالب تعلم شجرة الإسناد.

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

ثالثاً: بيان بعض ألفاظ الحديث: سأذكر معاني بعض الكلمات في هذا الحديث، ولا بد من رجوع الطالب للكتاب المقرر.

قوله: (أَنه عقَلَ): بفتح القاف أي: حفظ، **(مجةً مجها)**: بفتح الميم وتشديد الجيم، والمج: هو إرسال الماء من الفم، وقد فعلها النبي لمحمود عن طريق الدعابة، : **(من بِئْرٍ كَانت في دارِهم)** :وفي رواية أخرى للبخاري: من دلْوٍ، ويجمع بينهما بأن الماء أُخذ بالدلو من البئر وتناوله النبي من الدلو، **(فَزعم محمود)** :أي أخبر، **(كنت أصلي لقومي بني سالم)**: بنو سالم ينسبون إلى سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج، ومنازلهم بين قباء والمدينة،(**أنكرت بصري**): يحتمل ضعف البصر أو ذهابه كله، **(يسيل)**: بمعنى سال الواد إذا جرى ماؤه، **(فَوددت)**: أي تمنيت، **(بعدما اشتد النهار)** :أي ارتفعت الشمس، (**فحبسته**): أي منعه من الرجوع، **(في غَزوته الَّتي توفِّي فيها)**: هي غزوة القسطنطينية، (**فكبر ذلك عليّ):** أي شق وعظم،**(حتى أقفل)**: أي رجع،

(فقال رجل منهم ذلك منافق لا يحب الله ورسوله): الرجل هو عتبان، والمتهم بالنفاق هو مالك بن الدخشم.

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

رابعاً: المسائل العقدية المستنبطة من الحديث:

ـ المسألة الأولى: فضل كلمة التوحيد:

دل الحديث على فضل كلمة الإخلاص حيث أخبر النبي أن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله، ثمَّ أتبَعَ ذلك بأحاديثَ أخرى تؤكِّدُ هذا المعنى، ثم ذكَر أنَّ هذا قد يُستَشْكَل مع ما تواتَرَ من نصوصِ الكتاب والسُّنَّة التي تُفيد أنَّ دخول الجنَّة والنَّجاة من النَّار يحتاجُ مع التوحيدِ إلى أداءِ الفرائض واجتناب المحارم، وذكَر لهذا التعارُضِ الظاهِرِ عِدَّةَ أحاديث بينها في الكتاب المقرر تدفعه فيرجع اليها الطالب، الذي يقول: لا إله إلا الله لا يسارع العبد برميه بأنه منافق، ولا بأنه كافر طالما أنه يقول: لا إله إلا الله ويأتي بأعمال تفيد أنه ليس على الشرك، فالذي يقول: لا إله إلا الله الأصل أنه مسلم إلا أن يثبت عكس ذلك، والمقصود بهذا القول: أنه من قال هذه الشهادة صدقاً من قلبه، وقد تاب من جميع ذنوبه ومات على ذلك، دخل الجنة، فإن التوبة الصادقة المستوفية

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

للشروط تجب ما كان قبلها، ولكن قد لا يوفق لهذا من كان عاصياً مفرطا، والله أعلم.

ـ المسألة الثانية: هل يتخذ الموضع الذي صلى فيه النبي مصلى يتبرك به ؟

استدل بعض العلماء بهذا الحديث على مشروعية اتخاذ الموضع الذي صلى فيه النبي مصلى يتبرك به، وهذا فيه نظر فقصد عتبان ان يقر النبي صلاته ويعذره عن تخلفه، فصلى النبي في بيوت كثر وفي أسفاره ولم تتخذ للتبرك، تبرك الناس بشجرة بيعة الرضوان فقطعها عمر وهذا يدل على النهي، فبعد تناول الآراء رجح أنَّ الأمكنةَ التي صلَّى فيها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم اتِّفاقًا لا يُشْرَع اتِّخاذُها مصلًّى يُتَبَرَّكُ به.

المسألة الثالثة: إجراء أحكام المسلمين على الظاهر:-

يأخذ من الحديث أنَّ التلفُّظَ بالشهادتينِ كافٍ في الحُكم بالإسلامِ، وإجراءِ أحكام المسلمين.

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

المسألة الرابعة: هل يعذر بالتأويل من رمى المسلم بالنفاق؟-

استدل بعض العلماء بهذا الحديث على أن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل إذا وُجِدَت قرينةٌ تدلُّ على ذلك. -

خامساً: المسائلِ الفقهيَّة المستنْبَطة من الحديثِ:-

ـ المسألة الأولى: جواز إمامة الأعمى: يؤخذ من هذا الحديث على جواز إمامة الأعمى، وكما ذكر النسائي وابن عبد البر والنووي وابن رجب وابن حجر، ويؤيده استخلاف النبي لابن أم مكتوم في الصلاة وهو أعمى، واختلفوا بأفضلية إمامة الأعمى أم البصير على **3 أقوال**: **الأول**: أن الأعمى أفضل وهو وجه عند الشافعي ورواية عن أحمد، **الثاني:** أن البصير أفضل وبه قال الحنفية والحنابلة ووجه عند الشافعي ورواية عن أحمد، **الثالث:** أنهما متساويات وهو المنصوص عند الشافعية وبعض الحنابلة. -

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

ـ **المسألة الثانية: جواز الجماعة في صلاة التطوع أحياناً:** في الحديث دليل على ذلك، وبوب البخاري على الحديث: باب صلاة النوافل جماعة، وبه قال ابن حجر وابن رجب وابن بطال.

ـ **المسألة الثالثة: الإمام إذا زار قوماً أَمهم:** وفي الحديث دليل على ذلك، وترجم عليه البخاري بقوله: باب إذا زار الإمام قَوماً فَأمهم، وقد ورد النهي عن إمامة الزائر في بيت من زاره الا بإذنه كما في حديث ابن مسعود، لكن علل ابن قدامة بقوله: صاحب البيت أولى بالإمامة إلا إذا كان في البيت ذو سلطان فهو أحق من صاحب البيت.

المسألة الرابعة: التخلُّف عن الجماعةِ في المطرِ والظُّلْمة ونحو ذلك: الحديث دليل على جواز ذلك، وبوب البخاري فقال: باب الرخصة في المَطَر والعلَّة أَنْ يصلِّي في رحله، وبه قال الحافظ ابن رجب وابن بطال، وقد أَشكَل بعض العلماء الجمع بين هذا الحديث الذي رخص النبي لعتبان وبين حديث ابن أم مكتوم وهو أعمى ولم يرخص له، وللعلماء توفيق بين هذين الحديثين منها:

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

1- من جمع بينهما بأن عتبان ذكر أن السيول تحول بينه وبين مسجد قومه ، وهذا عذر واضح ؛ لأنه يتعذر معه الوصول إلى المسجد ، وابن أم مكتوم لم يذكر مثل ذلك . وإنما ذكر مشقة المشي عليه . وفي هذا ضعف ؛ فإن السيول لا تدوم ، وقد رخص له في الصلاة في بيته بكل حال ، ولم يخصه بحالة وجود السيل ، وابن أم مكتوم قد ذكر أن المدينة كثيرة الهوام والسباع ، وذلك يقوم مقام السيل المخوف .

2- إن ابن أم مكتوم كان قريبا من المسجد ، بخلاف عتبان ، ولهذا ورد في بعض طرق حديث ابن أم مكتوم : أنه كان يسمع الإقامة .

3- قال ابن رجب الحنبلي – رحمه الله - : ومن الناس من أشار إلى نسخ حديث ابن أم مكتوم بحديث عتبان ؛ فإن الأعذار التي ذكرها ابن أم مكتوم يكفي بعضها في سقوط حضور المسجد.

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

4- إن ابن أم مكتوم كان طلبه الحصول على أجر الجماعة في المسجد إذا صلَّى في بيته ، لكونه معذوراً بتلك الأعذار ، فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا أجر إلا بالحضور، قال الخَطَّابيُّ – رحمه الله - : وأكثر أصحاب الشَّافعيِّ على أنَّ الجماعة فرضٌ على الكِفاية ، لا على الأعيان ، وتأوّلوا حديث ابن أُمِّ مَكْتُوم على أنَّه لا رخصة لك إن طلبت فضيلة الجماعة ، وأنك لا تحرز أجرها مع التخلف عنها بحال .

5- أن ابن أم مكتوم رضي الله عنه أراد الرخصة للصلاة في البيت ، وعتبان رضي الله عنه أراد أن يتخذ مسجداً في داره ليصلي فيه هو وأهل بيته ومن قرب منهم ، فهو قد انتقل من مسجد إلى مسجد ، وابن أم مكتوم أرد الانتقال إلى بيته ، فافترقا ، وهذا أحسن ما جُمع به بين الحديثين .

6- ليس في حديث عتبان رضي الله عنه أنه كان يسمع النداء ، بخلاف ابن أم مكتوم .

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

ـ **المسألة الخامسة: اتخاذ موضع معين للصلاة:** في الحديث دليل على جواز ذلك، أما ما ورد في النهي عن توطين موضع معين في المسجد ونحوه، حملوا ذلك على الرياء وبه قال ابن حجر والنووي، وبعضهم حمل حديث النهي عن صلاة الفريضة دون صلاة النافلة كما نقل ذلك الحافظ ابن رجب.

ـ **المسألة السادسة: هل يَرُدُّ المأمومُ السَّلامَ على الإمام؟:** في الحديث دليل على أن المأموم لا يرد السلام على الإمام إذا سلم من الصلاة، فترجم البخاري بذلك وبه قال الحافظ ابن حجر.

خامساً: عشْرَ فوائِدَ وآدابٍ مَنثورةٍ تُستنبَط من الحديث:

أولًا: إحضارُ الصِّبيان مجالسَ العلم، والسِّنُّ المعتَبَرة للتحمُّل: في الحديث دليل على جواز ذلك، وقد ترجم البخاري لذلك بقوله متى يصح سماع الصغير، وذكر الجمهور زمن صحة سماع الصبي 5 سنوات، واختلفوا في تقييد هذا العمر فقال ابن رشد:

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

الظاهر أم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك، لا أن بلوغها شرط لا بد من تحققه.

ثانيًا: استثباتُ طالبِ الحديث شَيْخَه فيما حدَّث به: إذا خشي نسيانه، كما أنكر أبو أيوب على محمود حين سمعه منه فسأل عتبان مرة أخرى عن الحديث.

ثالثًا: مشروعيَّة الرِّحْلة في طَلَب العِلْم: وهذا عندما أراد محمود بن الربيع أن يسأل عتبان عن الحديث فرحل اليه ليتثبت منه.

رابعًا: جوازُ كتابة العِلْم: فعل ذلك أنس عندما أعجبه الحديث فقال لابنه اكتبه، وبوب البخاري على ذلك فقال باب كتابة العلم.

خامسًا: مُؤانسَة الأطفال وملاطفتهم: وفعل ذلك النبي عندما مج الماء في وجه ابن الربيع.

سادسًا: ردُّ الأمورِ المستقبليَّة إلى مشيئةِ الله تعالى: ويأخذ من قوله: سأفعل ان شاء الله.

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

سابعًا: جوازُ إخبار المرءِ عن نفْسه بما فيه من عاهَةٍ، ذَاكِرًا الفَرْقَ بين الإخبار والشَّكوى: ويأخذ من قوله إني أنكرت بصري، وأورَدَ في الفرق بينهما كلامًا لابن القيِّم في كتابه "الرُّوح"؛ حيث قال: (الفَرْق بين الإخبارِ بالحالِ وبين الشَّكوى وإنِ اشتبهَتْ صورتُهما: أنَّ الإخبارَ بالحالِ يَقْصِد المُخْبِرُ به قصدًا صحيحًا مَن عَلِمَ سببَ إدانتِه، أو الاعتذارَ لأخيه مِن أمرٍ طَلَبَه منه، أو يُحَذِّره مِن الوقوعِ في مِثل ما وقَع فيه، فيكون ناصِحًا بإخبارِه له أو حَمْله على الصَّبر بالتأسِّي به وأمَّا الشكوى فالإخبارُ العاري عن القَصْدِ الصَّحيحِ، بل يكون مصدرُه السَّخَطَ وشِكاية المُبْتَلي إلى غيره).

ثامنًا: وجودُ مساجِدَ للجماعة في المدينة سوى مسجدِه صلَّى الله عليه وسلَّم: حيث كان عتبان يؤم قومه في مسجدهم.

تاسعًا: جوازُ استصحابِ الزَّائر بعضَ أصحابه إذا عَلِمَ أنَّ المستدعيَ لا يكره: كما في الحديث أن النبي غدا عليه مع أبي بكر وفي رواية عن أحمد ومن شاء من أصحابه.

الباب الثالث: حديث عتبان بن مالك، دراسة تحليلية.

عاشرًا: أنَّ عَيْبَ الإنسانِ بما يَظهَرُ منه لا يُعَدُّ غِيبةً: كما في قولهم في مالك أنه منافق لا يحب الله ورسوله.

أهم النتائج في هذا الحديث:

- ترجيحُ استواءِ الأعْمى والبصيرِ في الإمامةِ.

- جوازُ الجماعةِ في صلاة التطوُّع أحيانًا.

- أنَّ السُّلطانَ إذا زار قومًا أمَّهُم.

- جوازُ اتخاذ موضعٍ مُعَيَّنٍ للصلاة في البيت، ويُحمَل النهيُ الواردُ على الصَّلاةِ المكتوبةِ في المسجد.

- خَوْفُ الرِّياءِ، وأنَّ كلمةَ التوحيد يحصُل بها النَّجاةُ من النَّار، ودخولُ الجنة مع أداءِ الفرائض واجتنابِ المحارم.

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

أولا: نص الحديث:

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يُذِلَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يُعِزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ"، ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُل مُمْسِكٌ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أُنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "لَا حَرَجَ عَلَيكِ أَنْ تُنْفِقِي عَلَيْهِم بِالْمَعْرُوفِ".

وفي رواية: جاءت هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ والله مَا كَانَ مِمَّا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خْبَاءٍ، أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ خْبَائِكَ، ومَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ على ظهر الأرض خِبَاءٍ، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ: وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسُي بِيَدِهِ، ثم قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مِسِّيكٌ فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عيالنا؟ قَالَ: لَا إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ.

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

ثانيا: تخريج الحديث وشواهده: راجع الكتاب المقرر من ص 148 الى ص 158، ويطلب من الطالب تعلم شجرة الإسناد.

ثالثاً: بيان بعض ألفاظ الحديث: سأذكر معاني بعض الكلمات في هذا الحديث، ولا بد من رجوع الطالب للكتاب المقرر.

(هند): هي بنت أبي سفيان وأم الخليفة معاوية بن أبي سفيان، **(خباء):** بكسر المعجمة وتخفيف الموحدة مع المد هي خيمة من وبر أو صوف، ثم أطلقت على البيت كيف ما كان، (**يذلوا**): الذل هو: الخضوع والاستكانة، وهو ضد: العز، وخلاف الصعوبة،

(**يعزوا**): العز هو: القوة والشدة والغلبة، وهو خلاف الذل، (**وأَيضا والَّذي نفْسِي بِيده**): أيضا بمعنى الرجوع والمعنى: أن النبي أخبر هند بنت عتبة أن حبها الله ورسوله سيزيد، وسيتمكن الإيمان من قلبها، ويقوى رجوعها عن بغضه، (**رجل ممسك**) بمعنى أنه ممسك يده وبخيل، (**شحيح**)، وهو أشد من البخل، (**حرج**) : الإثم والحرام، وأصل الحرج: الضيق،(**جناح**) بمعنى الإثم والحرج، (**عياله**) أهله الذي يتكَفَّل بهم، (**خذي من ماله**) أي لا حرج بغير اذنه والامر بالإباحة، (**بالمعروف**): أي بالعدل.

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

ثالثا: الأحكام الفقهية والأصولية المستنبطة من الحديث:

- **المسألة الأولى: نفقة الزوجة:** يؤخذ من الحديث دليل ذلك، وقد بوب عليه البخاري بقوله: (باب وجوب النفقة على الأهل والعيال)، والأدلة في هذا الباب كثيرة يرجع إليها في المقرر الدراسي، قال ابن المنذر: (اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا جميعاً بالغين إلا الناشز منهن الممتنعة، فنفقة الزوجة ثابتة في الكتاب والسنة والاتفاق)، ومقدار النفقة كما قال الجمهور مردها للعرف والدليل قول النبي خذي ما يكفيك وولدك.

- **المسألة الثانية: اعتبار النفقة بحال الزوجة:** استدل بعض الحنفية على اعتبار النفقة بحال المرأة ، وأوضح من ذلك قوله في الرواية الأخرى (ما يكفيك) لكن عارض ذلك قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته فإنه يدل على اعتبار حال الزوج ، وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب المالكية والحنابلة إلى اعتبار حالهما معا ، وهو اختيار الخصاف من الحنفية قال صاحب الهداية وعليه.

الفتوى ، وذهب الشافعي إلى اعتبار حال الزوج ، وهو قول الكرخي من الحنفية.

المسألة الثالثة: نفقة خادم الزوجة: قال الخطابي استدل به بعضهم على وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج قال : وذلك أن أبا سفيان رجل رئيس في قومه ويبعد أن يتوهم عليه أن يمنع زوجته نفقتها، ويشبه أن يكون ذلك في نفقة خادمها فأضيف ذلك إليها إذ كانت الخادم في ضمنها ومعدودة في جملتها، والمعروف من مذاهب الفقهاء إيجاب نفقة خادم الزوجة ، وبه قال الأئمة الأربعة ، واعتبر الشافعي والمالكية والحنابلة في إيجاب ذلك أن يكون ممن يخدم مثلها عادة أو تحتاج إليه لمرض ، واعتبر الحنفية أن يكون الزوج موسرا، وخالف في ذلك محمد بن الحسن، ثم قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن لا يجب عليه نفقة أكثر من خادم واحد ، وقال أبو يوسف يفرض لخادمين لأنها تحتاج إلى أحدهما لمصالح الداخل وإلى الآخر لمصالح الخارج.

ـ **المسألة الرابعة: نفقة الأولاد: وأنها مقدرة بالكفاية،** وهو متفق عليه لكن لا بد أن ينضم إلى ذلك الفقر فلا تجب نفقة الغني،

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

وهل يعتبر الصغر ، والزمانة أو لا يعتبر ذلك فيه خلاف ومذهب الشافعي اعتباره، وقال ابن المنذر: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم).

ـ **المسالة الخامسة: مسألة الظفر**: فيه أن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أبيهم قال أصحابنا إذا امتنع الأب من الإنفاق على الولد الصغير أو كان غائبا أذن القاضي لأمه بالأخذ من مال الأب أو الاستقراض عليه والإنفاق على الصغير بشرط أهليتها لذلك، وقد بوب البخاري بقوله: (باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه) وللعلماء فيها أقوال: قال الشافعية بالجواز، وأجازه الأحناف إن كان من جنس حقه، وقول لم يجزه إلا بإذن الحاكم، وقول ابن حزم يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو له، أو من غيره ويبيعه ويستوفي حقه، فإن فضل على ما هو له رده له أو لورثته، والقول الأخير وهو التفصيل وهو إن كان سبب الأخذ ظاهراً بحيث لا يتهم جاز له الأخذ كما في حديث الباب.

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

المسألة السادسة: اعتبار العرف: فيه اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي قال النووي ، وقال أبو العباس - القرطبي فيه دليل على اعتبار العرف في الأحكام الشرعية خلافا للشافعية ، وغيرهم من المنكرين له لفظا الآخذين له عملا، وقوله في تلك الرواية المتقدمة لا إلا بالمعروف ذكر القاضي عياض النووي والقرطبي أن تقديره لا حرج ثم ابتدأ فقال إلا بالمعروف أي لا تنفقي إلا بالمعروف أو لا حرج إذا لم تنفقي إلا بالمعروف (قلت) ويحتمل أن تقديره لا تنفقي إلا بالمعروف.

رابعا: مسائل مستنبطة من الحديث وهي متعقبة:-

- المسألة الأولى: القضاء على الغائب: استدل البخاري والخطابي وغيرهما بهذا الحديث على جواز الحكم على الغائب، - وترجم عليه البخاري بقوله: (باب القضاء على الغائب) قال النووي بعد حكايته هذا الاستدلال عن جماعات من أصحابنا ، وغيرهم ، ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث لأن هذه القضية كانت بمكة ، وكان أبو سفيان حاضرا بها ، وشرط القضاء على

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متعززا، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو إفتاء ، وفي كون إذنه عليه الصلاة والسلام في هذه القضية إفتاء أو قضاء وجهان لأصحابنا أصحهما أنه إفتاء، وكلام الرافعي في غير موضع يقتضي ذلك لكنه قال في القضاء في الغائب، واحتج الأصحاب على أبي حنيفة في منعه القضاء على الغائب بقضية هند ، وكان ذلك قضاء منه على زوجها أبي سفيان ، وهو غائب ، والجمهور على القضاء على الغائب ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد إلا أن عن مالك قولين في الحكم عليه في الرباع ثم إن القضاء على الغائب إنما يكون في حقوق الآدميين ، ولا يقضى عليه في حقوق الله تعالى ، وذهب أبو حنيفة وسائر الكوفيين إلى أنه لا يقضى عليه بشيء.

ـ **المسألة الثانية: سقوط نفقة الزوجة بمضي الزمان:** استدل بهذا الحديث على ذلك، وفي هذا لاستدلال نظر، قال ابن القيم: ولا دليل فيها؛ لأنها لم تدعِ به ولا طلبته، وإنما استفتته: هل تأخذ في المستقبل ما يكفيها ؟ فأفتاها بذلك، واختلفوا في ذلك بقولين:

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

الأول: الأحناف ورواية عن أحمد أنها تسقط، لأنها نفقة تجب يوميا، وما مضى فقد استغنت عنه بمضي وقته، فلا وجه لالزام الزوج به، **الثاني**: أنها لا تسقط وهو المشهور عن الشافعية ومالك وأظهر الروايات عند أحمد، لأن نفقة الزوجة تجب مع اليسار والإعسار، فلا تسقط بمضي الزمان، وهو الراجح.

- **المسألة الثالثة: وجوب نفقة الابن على الأب، ولو كان الابن كبيراً:** قال ابن قدامة: (قول النبي لهند: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف، لم يستثن منهم بالغا ولا صحيحا، وقد اختلف العلماء في الولد الكبير الصحيح، الذي لا مال له، هل تجب نفقته على الأب على قولين: **الأول**: الجمهور: لا تجب حتى يبلغ الذكران وتتزوج الإناث إلا لوجود عجز، **الثاني**: تجب وهو قول الحنابلة.

- **المسألة الرابعة: القول قول الزوجة في قبض النفقة:** لأنه لو كان القول قول الزوج أنه منفق لكلفت هند البينة على إثبات عدم الكفاية، مع مراجعة المقرر وفهم ترجيح ابن تيمية في ذلك، ص 182 وما بعدها.

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

خامساً: فوائد وآداب منثورة تستنبط من الحديث: سأذكره باختصار ويجب على الطالب الاستفادة من المقرر:

1- وجوب النفقةِ على الزَّوجة والْأَولَاد الفقراء والصّغار .

2- أَنَّ النَّفَقَةَ تُقَدَّرُ بِكِفَايَة الْمُنْفَقِ عليه وحال المنفِق معًا .

3- جواز سماع كلَام الْأَجنبية للحاجة .

4- جواز ذكر الانسان بما يكره للشَّكْوى والْفُتْيا، إذا لم يقصد الغيبة .

5- اعتماد العُرْف في الْأُمُور التي ليس فيها تحدِيدٌ شرعي، فقد جعل لها مِن النَّفَقَة الكِفَايَة، وهذا راجعٌ إلى مَا كَان مُتَعَارَفاً في نفَقة مِثْلها وأوْلَادها .

الباب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن النفقة، دراسة تحليلية فقهية.

6- أن من ظفر بحقه من عند شخص أنكره عليه له أن يأخذ حقه من ذلك الشخص إذا قدر ولم يترتب على ذلك مفسدة وكان ذلك ظاهراً كدين ونفقة ونحوها .

7- جواز خروج الزوجة من بيتها لحاجتها من محاكمة واستفتاء وغيرهما، إذا أذن لها زوجها في ذلك، أو علمت رضاه به .

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

أولاً: نص النسخة:

عن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا اسْتُخْلِفَ بعثه إِلَى الْبَحْرَيْنِ وَكَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ وَخَتَمَهُ بِخَاتَمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَكَانَ نَقْشُ الخَاتَمِ ثلاثة أسطر: مُحَمَّدٌ سَطْرٌ ، وَرَسُولٌ سَطْرٌ ، وَاللَّهُ سَطْرٌ ، بسم الله الرحمن الرحيم هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رسول اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، الَّتِي أَمَرَ الله بِهَا رَسُولُه، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِهِ فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا من الغنم مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، فإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتَّةً وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلا أَرْبَعٌ مِنَ الإِبِلِ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الإِبِلِ، فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي صَدَقَةِ

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

الْغَنَمِ فِى سَائِمَتِهَا، إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلاثِ مِائَةٍ، فَفِيهَا ثَلاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلاثِ مِائَةٍ، فَفِى كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَا مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يخرج فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ مِنَ الْغَنَمِ، وَلَا تَيْسُ الْغَنَمِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ، وَفِي الرِّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةٍ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، ومَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنْ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ الْحِقَّةَ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَا بِنْتُ لَبُونٍ، (فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ، وَيُعْطِي شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ لَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، مَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَيُعْطِي مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ.

ثانيا: تخريج الحديث وشواهده: راجع الكتاب المقرر من ص 207 الى ص 226، ويطلب من الطالب تعلم شجرة الإسناد، مع فهم مقارنات النسخ الموجودة في المقرر.

ثالثاً: تضعيف بعض الأئمة للنسخة والجواب عنه:

انتقد بعض العلماء كابن معين والطحاوي هذه النسخة لأمرين، **الأول: الانقطاع:** ذكر الدارقطني أن ثمامة لم يسمعه من أنس ولم يدل عليه، ولكن عند البخاري صرح بتحديث ثمامة بحديث أنس، وانقطاع آخر هو: أن عبد الله بن المُثنى لم يسمعه من ثُمامة بن أنس والجواب عليه أن البخاري صرح بسماع عبد الله من ثمامة، **الثاني**: أُعل الحديث بتضعيف عبد الله بن المُثنى: فمختلف في توثيقه قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: "صالح" وقال مرة: "ليس بشيء"، ووثقه العجلي والترمذي،

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

وقال النسائي ليس بالقوي، ويجاب عن تضعيف عبد الله بن المُثنى: بأنه لم يتفرد بالرواية عن ثُمامة بل تابعه حماد بن سلمة ـ كما سبق في التخريج ـ.

رابعاً: بيان بعض ألفاظ الحديث: سأذكر معاني بعض الكلمات في هذا الحديث، ولا بد من رجوع الطالب للكتاب المقرر.

على وجهها: دون تغيير أو زيادة أو نقص، **بنت مخاض**: ناقة عمرها سنة تامة، **بنت لبون**: ناقة أكملت سنتين، **حقة**: ناقة أتمت ثلاث سنين. **جذعة**: ناقة لها أربع سنين. **إلا أن يشاء ربها:** أن يريد صاحبها ومالكها، **سائمة**: الإبل الراعية، **هرمة**: التي سقطت أسنانها، **ذات عوار**: بها عيب، **الرِّقة**: الفضة، **تيس:** الذكر من الماعز.

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

خامساً: المسائل الفقهية:

المسألة الأولى: نصاب زكاة الإبل ومقدار الواجب فيها: تضمنت النسخة بيانا تفصيليا لزكاة الإبل كالآتي:

9-5: شاة	14-10: شاتان	19-15: ثلاث شياه	24-20: أربع شياه
35-25: بنت مخاض	45-36: بنت لبون	60-46: حقة	75-61: جذعة
90-76: بنتا لبون	120-91: حقتان		

وعلى هذه الأعداد انعقد الإجماع، وأما ما زاد على مائة وعشرين فالقول المعتمد ما دل عليه حديث أنس أيضاً وهو أن في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون، وهذا قول الجمهور: مالك والشافعي وأحمد وغيرهم اعتماداً على ما ورد في حديث أنس وابن عمر، وذهب النخعي وأبو حنيفة أن الإبل ان زادت عن مائة وعشرين فتستأنف وتعود الزكاة للغنم، في كل خمس شاة وفي

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

كل عشر شاتان، وهكذا، واستدلوا بما جاء في رواية من كتاب عمرو بن حزم.

المسألة الثانية: نصاب زكاة الغنم: تضمنت النسخة بيانا تفصيليا لزكاة الغنم كالآتي:

120-40: شاة	**200-121: شاتان**	**399-201: ثلاث شياه**	**499-400: أربع شياه**	**599-500: خمس شياه**

وهذا قول الجمهور، وذهب النخعي ورواية عن أحمد: أنها إذا زادت على ثلاثمائة واحدة فَفيها أَربع شياه، ثم لا يتغير الفرض حتى تبلغ خمسمائة فيكون في كل مائة شاة، ويكون الوقص الكبير بين ثلاثمائة وواحدة إلى خمسمائة، واستدلوا بقوله في الحديث (فَإِذَا زادت على ثَلاثمائة ،فَفي كُلِّ مائَة شاةٌ)، حيث جعلت الثلاثمائة حداً وغاية للوقص فإذا زادت عن الثلاثمائة تغير النصاب لكن ظاهر الحديث يدل على أنه لا تجب الشاة الرابعة إلا بعد تمام المائة بعد الثلاثمائة وهذا صريح في حديث ابن عمر ففيه: (فإذا زادت على ثَلاث مائة شاة، ففي كُلِّ مائة شاة شاةٌ، ثُم ليس فيها شيءٌ حتى تبلُغَ أربع مائة ففيها أربع شياه).

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

المسألة الثالثة: اشتراط السوم في زكاة الأَنعام: ودليلهم حديث النسخة وهو مذهب الجمهور، وخالفهم مالك وربيعة والليث فأوجبوا الزكاة في المعلوفة منها، واعتبار السوم عند الجمهور في زكاة الماشية كافة.

المسألة الرابعة: تأثير الخُلْطَة في زكاة الأنعام: الخلطة هي: أن يكون مال كل منهما مميزا عن الآخر، وضابطه المشاركة.

في الحديث يدل دلالة واضحة أن ملك الخَليطَين كملك رجل واحد وهذا مذهب جمهور، وللخلطة ثلاث تأثيرات وهي: **الإيجاب** مثل: رجلين لكل واحد منهما عشرون شاة، فيجب عليهما شاة، ولو انفردوا لم يجب عليهما شيء، **التكْثير**: مثل خلط مائة شاة وشاه بمثلها فيجب عليهما ثلاث شياه، ولو انفردوا وجب على كل واحد شاة فقط، **التقْليل**: مثال: ثلاثة لكل واحد أربعون شاة خلطوها فيجب عليهم جميعاً شاة، ولو انفردوا لزم كل واحد شاة.

المسالة الخامسة: اعتبار السلامة من العيوب في زكاة الأنعام: اختلف العلماء في ضابِط العيب فالأكْثَر على أَنه ما يثبت به البيع

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

وقوله: (ولا تيس إلا ما شاءَ المصدق): اختلف في ضبط المصدق على وجهين: اختيار الهروي نسبه الحافظ للأكثر أنه صاحب الماشية، الثاني: هو الساعي العامل على الصدقة.

المسألة السادسة: اعتبار الأُنوثَة في زكاة الإبل: لا يجوز الذَّكر كابن المَخاض، وابن اللَّبون، إلا ما صرح به من جواز أخذ ابن اللَّبون مكان بنت المخاض، فاعتبر فرق السن في مقابل الأُنوثة، وما عدا ذلك فيجب التقيد النص وهو الإناث.

المسألة السابعة: هل تخرج القيمة في زكاة المَاشية ؟: يجوز إخراج القيمة (مال نقدي) في زكاة الماشية في بعض الحالات، لا سيما عند عدم وجود السن المطلوب شرعاً أو لحاجة الفقير ومصلحته، وذلك قول طائفة من أهل العلم، رغم أن الأصل هو إخراج عين الزكاة من الماشية نفسها إن أمكن ذلك.

المسألة الثامنة: نِصاب زكاة الفضة ومقْدار الواجِب فيها: 200 درهم، وهو ما يُعادل 595 جرامًا من الفضة الخالصة إذا

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

امتلكت هذا المقدار من الفضة واكتمل عليه عام هجري كامل، وجب إخراج ربع العشر منه، أي ما يعادل 2.5% من قيمة الفضة.

المسألة التاسعة: هل تدفَع الزكاة للإمام وجوباً ؟: في الحديث يدل على الوجوب، واختلفوا هل على سبيل الوجوب أم الاستحباب على أقوال: **الأول**: أن الزكاة تدفَع وجوباً للإمام العدل سواء كانت أموالاً ظَاهرة أم باطنة وهذا قول مَالك، **الثاني**: التفْريق بين الأموال الظَّاهرة والباطنة، فولاية الأموال الظَّاهرة إلى الإمام على سبيل الوجوب وأما الأموال الباطنة مفوضة إلى صاحبها وهو مذهب الأحناف، **الثالث**: أن دفعها إلى الإمام جائز وتفريق الإنسان زكاته بنفسه مستحب وهو قول الشافعية والحنابلة.

سادساً: مباحث في علم الأصول والمصطلح والآداب:

المسألة الأولى: مخاطبة الكفار في فروع الشريعة، وخلاف العلماء في ذلك: على ثلاثة أقوال: **الأول**: أن الكفار مُخَاطبون بفروع الشريعة وهو قول الشافعي وأحمد وطاهر مذهب مالك، ودليلهم دخول الكفار في عموم الأوامر مثل: يا أيها الناس اعبدوا ربكم.

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

الثاني: أنهم مكَلَّفُون بالنواهي دون الأوامر، وهو رواية ثالثة عن أحمد، ووجه عند الشافعي، واستدل هؤلاء بأن الكف عن المَنهِي عنه ممكن من الكَافر في حال كفره، بخلاف الطاعات. **الثالث**: أنهم غير مخاطبون وهو مذهب أكثر الأحناف وقول للشافعية ورواية عن أحمد، ودليلهم حديث معاذ إنك ستاتي قوما اهل كتاب .....

المَسألَة الثانية: تحريم الحيل المُفْضية إلى ترك الواجِبات وإباحة المُحرمات: كما استدل في النسخة: لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، قال ابن تيمية: (كل حيلة تضمنت إسقاط حق الله أو لآدمي فهي تندرج فيما يستحل به المحارم، فإن ترك الواجب من المحارم).

المسألة الثالثة: مظاهر التيسِير في الأحكام التي تضمنتها النسخة: (أن الزكاة في المَاشية لا تجب إلا عند بلوغ عدد معين، اعتبار تأثير الخُلْطَة، اعفاء أرباب المال من زكاة ما بين المقادير، اعتبار السوم في وجوب زكاة الماشية، أن زكاة الإبِل تبدأ في

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

أول فرضها بالغنم، ترك ما يحتاجه رب المال، أن من وجب عليه سن من الإبل، ولم يوجد عنده فله أن يعطي المصدق أعلى منه ويأخذ الفرق أو أنزل ويعطيه المصدق الفرق).

المسألة الرابعة: كتابة السنة في حياة النبي والتوفيق بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن: اشتهرت كتابة صحف في عهد النبي كصحيفة علي وصحيفة الصادقة، حديث أبو سعيد الخدري ينهى عن الكتابة، ويجاب عليه: أن النهي عن الكتابة كان في أول الإسلام خشية اختلاط الحديث بالقرآن فلما أُمن هذا الجانب نسخ النهي، وأذن في الكتابة، وتوجد أدلة يرجع إليها الطالب في الكتاب، ومنهم من رأى أن النهي خاص بكتابة القران مع السنة بصحيفة واحدة.

المسألة الخامسة: السنة وحي من الله، وهل يجتهد النبي فيما لم يوح إليه ؟ وتنوع مقامات النبي التي تصدر عنها أقواله وأفعاله: يؤخذ من نص النسخة من تفاصيل أنصبة الزكاة أنه أمر من الله تعالى لنبيه، ومنهم من قالوا أنه من خلال البيان من

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

ذكر أحكام الزكاة في القرآن الكريم، وهنا مسألة اختلف فيها العلماء وهي: **هل يجوز للنبي أن يجتهد في الحوادث ويحكم فيها باجتهاده ؟** وللعلماء في هذه المسألة قولان: **القول الأول**: أنه يجوز له الاجتهاد فيما لم يتزل عليه فيه وحي، وممن قال بذلك: أصحاب أحمد، وأصحاب أبي حنيفة، **القول الثاني**: أنه لا يجوز له الاجتهاد، ولا يحكم إلا بوحي وهو قول في مذهب الشافعية، وقال به بعض المُعتزِلة، (ولضيق المقام يرجع الطالب لأدلة كل قول مع وجه الدلالة في المقرر من ص 254 الى ص 261).

المسألة السادسة: مشروعية ختم الكتب، وبيان صفة خاتم النبي، وذكر خلاف العلماء في حكم لبس الخاتم: يؤخذ مما جاء في هذه النسخة مشروعية ختم الكتب، وأن نقش خاتم النبي ثلاثة أسطر: محمد سطْر ،ورسولُ سطْر ،واللَّه سطْر وقد أورد البخاري ما يتعلق بموضوع الخاتم من هذه النسخة في موضعين من صحيحه: في كتاب فرض الخمس وبوب بقوله: (ما ذكر من درع النبي وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه)، وكان خاتمه من فضه.

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

وقد اختلف أهل العلم في لُبس الخَاتم من حيث الجملة على أقوال: القول الأول: الجواز، وهذا قول جمهور العلماء من المتقدمين والمتأخرين ودليلهم حديث الباب وغيره، وهو الراجح، **القول الثاني**: مكروه واستدلوا ان النبي اتخذ خاتم فكان يختم به ولا يلبسه، **القول الثالث**: أن الخاتم يكره لُبسه إلا لذي سلطان واستدلوا بحديث أبي ريحانة كما عند احمد ،وفيه: (أَنَّ رسولَ اللَّه نهى عن الْخاتمِ إِلَّا لذي سلْطَان)، هذا الحديث فقد أشار الإمام أحمد إلى ضعفه.

وأما ما رواه الزهرِي عن أنس أن النبي لبسه يوماً واحداً ثم طرحه....، فقد أجيب عنه بما يلي:

الأول: أنه وهم من الزهرِي وسهو جرى على لسانه بلفظ: الورق، وإنما الذي لبسه يوماً ثم ألقاه كان من ذهب.

الثاني: قال الإسماعيلي: ربما اتخذ خاتما من ورق وعلى لون من الألوان وكره أن يتخذ غيره مثله، فلما اتخذُوه رمى به حتى

الباب الخامس: نسخة فريضة الصدقة، دراسة تحليلية.

رموا به ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذه، ونقش عليه ما نقش ليختم به.

الثالث: قال ابن حجر: ويحتمل أنه اتخذ خاتم الذهب للزينة فلما حرم طرحه وقال لا البسه ابدا ووافق الناس فطرحوه.

الرابع: الخاتم الذي رمى به النبي لم يكن كله فضة، بل حديد مع فضة، قال ابن رجب: (إياس لم يرو عنه إلا نوح بن ربيعة، فلعل هذا هو الذي لبسه يوماً ثم طرحه....، ولعل هو الذي يختم به ولا يلبسه كما جاء في حديث ابن عمر).

الخامس: أن طرحه إنما كان لئلا يظن أنه سنة مسنونة ، فإنهم اتخذوا الخواتيم لما رأوه قد لبسه ، فتبين بطرحه أنه ليس بمشروع ولا سنة وبقي أصل الجواز بلبسه، فهذه خمسة أجوبة عن حديث أنس المتضمن لطرح خاتم الورق، وعلى هذا فلا يلزم من، طرحه ذلك اليوم استدامة طرحه فإن هذا مخالف للأحاديث المُستفيضة.

الجانب العملي

السؤال الأول: هل تجوز إمامة الأعمى، واذكر أقوال العلماء في اختلافهم بأفضلية إمامة الأعمى أم البصير؟

السؤال الثاني: اختلف العلماء في نفقة الأب على ولده الكبير الصحيح، الذي لا مال له، على قولين، اذكرهما؟

السؤال الثالث: اختلف العلماء بمخاطبة الكفار في فروع الشريعة، على ثلاثة أقوال، أذكرها؟

السؤال الرابع: الخُلطة في زكاة الأنعام لها ثلاث تأثيرات، اذكرها بالتفصيل؟

روابط خارجية

عنوان الفيديو	الرابط
منهج دراسة الحديث التحليلي	https://www.youtube.com/watch?v=fjT3glsHZ2k
خطوات الدراسة التحليلية للحديث	https://www.youtube.com/watch?v=u52K5At7f9w
شرح خطوات الحديث التحليلي	https://www.youtube.com/watch?v=7beOMX7eRpY
تحليل المتن الحديثي - أ. د. محمد القناص	https://www.youtube.com/watch?v=fpLU4y1u8jE&list=TLGGDV0QSoktdJ0wMTA5MjAyNQ&t=19s

المراجع

1- مرجع المادة: مقدمات في الحديث التحليلي لمحمد القناص

2- الإجماع لأبي بكر بن المنذر

3- مدخل لدراسة الحديث الموضوعي والتحليلي للدكتور فالح الصغير

4- كتب الصحاح والسنن والمسانيد وشروحها (الكتب التسعة المعتبرة)

5- الحديث التحليلي دراسة تأصيلية تطبيقية لرائد العبيدي.

شكرا لكم